الأمم المتحدة

A/59/PV.52

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٥٢**

الخميس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٤/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٤٥.

تأبين فخامة السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية الراحل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن نتناول البنود المدرجة في جدول أعمالنا بعد ظهر اليوم، يحزنني أن أقوم بواجب تأبين فخامة السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، الذي وافته المنية اليوم، الموافق ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

إن الرئيس ياسر عرفات، الذي اعتبره شعبه أبا للأمة، كرس حياته لإقامة دولة فلسطينية. وبتوقيعه على اتفاقات أوسلو، فقد قبل مبدأ التعايش السلمي لدولتين، فلسطين وإسرائيل. وسيكون أفضل تقدير لذكرى الرئيس عرفات هو تحقيق حلمه بقيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام وتعاون مع كل جيرانها.

وباسم الجمعية العامة، أرجو من مراقب فلسطين أن ينقل تعازينا إلى الشعب الفلسطيني وإلى أسرة الفقيد.

أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة تكريما لذكرى الرئيس ياسر عرفات.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): خلال أربعة عقود تقريبا، عبَّر ياسر عرفات عن التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني وكان بشخصه رمزا لها. وقد كان من بين أولئك الزعماء القلائل الذين يمكن التعرف عليهم فورا من قبل الناس في كل مناحي الحياة وفي كل بقاع العالم.

وسيذكر الرئيس عرفات دائما بقيادته الفلسطينيين، في عام ١٩٨٨، إلى قبول مبدأ التعايش السلمي بين إسرائيل ودولة فلسطين في المستقبل. وبتوقيعه على اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣، خطا خطوة جبارة نحو تحقيق ذلك الحلم. ومن الفاجع أنه لم يعش حتى يرى تحقيق الحلم. والآن، بعد رحيله، يجب على كلا الإسرائيليين والفلسطينيين، وعلى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-60375 (A)

0460375

جميع أصدقاء الشعبين في العالم أجمع، أن يبذلوا جهودا أكبر من أجل التحقيق السلمي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

وفي هذا الأسبوع قبل ثلاثين عاما، وقف ياسر عرفات في هذه القاعة عندما أصبح أول ممثل لمنظمة غير حكومية يتكلم في جلسة عامة للجمعية العامة. وبعد مرور عام من ذلك التاريخ اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٢٣٧ (د - ٢٩) الذي منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب في الجمعية العامة وفي المؤتمرات الدولية الأخرى التي تعقد برعاية الأمم المتحدة.

ولكن العلاقة بين الأمم المتحدة والشعب الفلسطيني أعمق من ذلك وأوسع، وتعود إلى وقت أطول. فوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تقدم للفلسطينيين، منذ ٥٥ عاما، المساعدات الإنسانية والرعاية الصحية والسكن والتعليم. واليوم تقدم ١٩ من وكالات وأجهزة الأمم المتحدة المساعدات للشعب الفلسطيني. ويجب أن نستمر، وسوف نستمر في هذا العمل ما دام الشعب الفلسطيني في حاجة إلى مساعدتنا.

وسنستمر مع شركائنا في بذل الجهود من أجل التنفيذ الكامل لخارطة الطريق، التي أيدها مجلس الأمن بقراره ١٥١٥ (٢٠٠٣). وهدفنا هو تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ويتضمن ذلك في أساسه إقامة دولة فلسطينية، ذات سيادة وديمقراطية وقابلة للبقاء ومتصلة الأطراف، تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة. ومع أن الرئيس عرفات لم يعش ليرى تحقيق تلك الأهداف، فإن العالم سيواصل مساعيه لبلوغها.

واليوم نقدم تعازينا إلى زوجة الرئيس عرفات وابنته الصغيرة، فوفاته تمثل مأساة شخصية لهما. ونتوجه بتعازينا وصلواتنا أيضا إلى أسرته الكبرى، وهي أسرة الشعب الفلسطيني، آملين أن تجد القوة والبصيرة والشجاعة لتحويل الأنظار نحو المستقبل، إلى احتمال التسوية السلمية لمصلحة الأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كريسبين غري - جونسون، الممثل الدائم لغامبيا، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد غري - جونسون (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية. وتشعر مجموعة الدول الأفريقية في الأمم المتحدة بالأسى العميق لوفاة محمد ياسر عبد الرؤوف قدوة الحسيني، المعروف عموما بياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، هذا الصباح.

لقد كان الرئيس عرفات تجسيدا للقومية الفلسطينية. ومنذ عام ١٩٥٧، عندما أسس حركة فتح في الكويت وحتى آخر لحظة من حياته، عاش من أجل القضية الفلسطينية ودفعها إلى الأمام. ومن خلال قيادته الفذة تكونت الهوية الفلسطينية، ونمت وتعززت، وارتقت القضية الفلسطينية من الهامش إلى محور التفاوض والخطاب الدوليين. وتطورت حركة استقلال الشعب الفلسطيني إلى أن تمخض عنها إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤، وأضيف إليها جناح عسكري، هو جيش التحرير الفلسطيني في عام ١٩٧٠.

واعترافا بجهود السيد عرفات في قيادة شعبه للتخلي عن العنف، واعتناق السلام والاعتراف بدولة إسرائيل من خلال إعلان المبادئ، الذي وقّع عليه مع الإسرائيليين في عام ١٩٩٣، فقد مُنح جائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع شمعون

بيريز وإسحاق رابين من إسرائيل. وفي عام ١٩٩٤ أنشئت السلطة الفلسطينية على أساس اتفاقات أوسلو، وبعد مرور عامين انتخب أول رئيس لها، وظل في هذا المنصب حتى وفاته هذا الصباح عن عمر ٧٥ عاما.

وأبو عمار، كما كان يدعوه شعبه محبة، كرس كل حياته من أجل حرية جميع شعوب العالم المضطهدة، ومن أجل تحرير الشعب الفلسطيني واستعادة تراثه، القضية التي دافع عنها بصوت مدوٍّ مرات عديدة في هذه القاعة. وسواء كان ذلك في السراء أو الضراء، فقد ترك بصماته على صفحة الزمن. ونصلي بإخلاص من أجل أن يشرق نور السلام الذي سعى إليه خلال كل حياته من أجل شعبه، ليس على الفلسطينيين فحسب بل على كل شعوب الشرق الأوسط وما وراءه.

إننا نقدم تعازينا القلبية لعائلته، وللسلطة الفلسطينية وجميع أبناء الشعب الفلسطيني. وسلام الله ورحمته على روحه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد رزلان إشار جيني ممثل إندونيسيا ليتكلم باسم مجموعة الدول الآسيوية.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أشارككم اليوم بصفتي رئيسا لمجموعة الدول الآسيوية في تأبين الرئيس ياسر عرفات الذي توفي اليوم، الموافق ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في الساعة الثالثة والنصف صباحا بتوقيت باريس.

إننا نشارك الشعب الفلسطيني الحزن على وفاته ونأسف لأنه لم يعش ليشاهد ميلاد فلسطين المستقلة. وهو كأب للشعب الفلسطيني، جعل حلم الوطن المستقل متقدا دائما بنوره الساطع. ولكن الاحتلال غير المشروع المتواصل حتى اليوم منع الحلم من التحول إلى حقيقة خلال حياته.

وأود التذكير بأنه قبل ٣٠ عاما بالضبط، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، تكلم الرئيس عرفات، رمز الكفاح الفلسطيني الحقيقي من أجل الاستقلال، للمرة الأولى في جلسة عامة للجمعية العامة لهذه المنظمة. وقد كان واضحا منذ ذلك الوقت أن كفاحه الحازم من أجل استقلال بلده لم يحجب عن بصيرته ضرورة تقديم التنازلات. وفي تلك المناسبة التاريخية عرض غصن الزيتون من أجل تيسير التسوية السلمية للمسائل السياسية المحيطة باستقلال فلسطين.

وخلال الأعوام التي تلت ذلك، وعلى الرغم من الشدائد التي تعرض لها، لم يضعف أبدا تصميم الرئيس عرفات الراسخ على قيادة الشعب الفلسطيني إلى سلام عادل ودائم. ومتسلحا بالشجاعة والأمل، جاء بسلام الشجعان إلى اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣ وإلى المحادثات اللاحقة في واشنطن.

وكانت رغبته الدائمة هي تحقيق العدالة والسلام لشعبه الذي اعتاد طويلا على فظاظة الاضطهاد. وبعد أن نال جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٩٤، عبر عن عمق رغبته في السلام حيث قال ”سوف نكتشف أنفسنا من خلال السلام أكثر مما سنفعل من خلال المواجهة والصراع“. وقد رأى بعين العقل أن السلام لا غنى عنه لتحقيق مطامح الفلسطينيين إلى الاستقلال والسيادة.

ومع ذلك فإن شدة القمع ضد الشعب الفلسطيني لم تخف مع مرور الأعوام. ولكنه قابل شدتها بالتزامه وتفاؤله الدائمين. ولذلك كانت شخصيته موضع إعزاز واحترام، ليس فقط لدى شعبه، بل أيضا من قبل الكثيرين في العالم أجمع، بما في ذلك آسيا.

وعلى الرغم من المحاولات المتكررة للتفاوض، بما في ذلك خارطة الطريق الشهيرة التي وضعتها المجموعة الرباعية في عام ٢٠٠٢ بهدف التوصل إلى الحل المتمثل في قيام

دولتين في عام ٢٠٠٥، فقد منع عمليا من الوصول النهائي بشعبه إلى السلام أو إلى إنشاء الدولة الفلسطينية. وللأسف قضى أيامه الأخيرة كسجين من الناحية الفعلية في مجمَّع رئاسته في رام الله.

ومع أن أمله في نيل الاستقلال للشعب الفلسطيني لم يتحقق، فهذا لا يعني أن جذوة الاستقلال قد انطفأت. لقد خسرت فلسطين قائدها المحبوب، ولكن الشعب لم يفقد التقدير للحرية والاستقلال والرغبة فيهما.

إن آسيا كلها تقدم تعازيها القلبية إلى شعب فلسطين وعائلة الفقيد. وندعو الله العلي العظيم أن يتغمد روح الرئيس الراحل ياسر عرفات بالرحمة، وأن يلهم عائلته الصبر والقوة في هذه الأوقات المليئة بالأسى العميق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أندري دابكيوناس، ممثل بيلاروس ليتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالانكليزية) باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية، إنه لمن واجبي الأليم أن أعبر عن شعورنا العميق بالأسى لوفاة الرئيس ياسر عرفات والترحم عليه.

لقد كانت حياة الرئيس عرفات وعمله مرتبطين ارتباطا لا ينفصم بكفاح الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف في مستقبل أفضل وأكثر أمنا في وطنه.

وسيُذكر الرئيس عرفات كمدافع ملتزم مدى الحياة عن القضية الفلسطينية، وكشريك هام في اتفاقات أوسلو التاريخية في عام ١٩٩٣. وكانت جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٩٤ اعترافا مستحقا لدور الرئيس عرفات ومساهمته في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وياسر عرفات كشخص وكرجل دولة، ترك بصمات هامة لا جدال فيها، ليس على تاريخ الشرق الأوسط الحديث فحسب، بل أيضا على السياسة العالمية خلال العقود الماضية.

وباسم وفود مجموعة دول أوروبا الشرقية، أنقل أحر تعازينا إلى عائلة الرئيس الراحل ياسر عرفات وإلى شعب فلسطين الحزين، فلسطين الوطن الذي أحبه كثيرا وكرس حياته كلها من أجله. وسلام الله ورحمته على روحه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد إدواردو سيفيلا سوموزا، ممثل نيكاراغوا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

السيد سيفيلا سوموزا (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): في هذه المناسبة المفعمة بالحزن العميق للشعب الفلسطيني، أود باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، أن أحيي ذكرى الرئيس ياسر عرفات، صاحب الشخصية التاريخية، الذي كان له أثر على العالم حتى لفظ آخر أنفاسه.

إن الغالبية الكبرى من الشعب الفلسطيني تشعر أنها فقدت قائدها وأستاذها وأبا الدولة. ومما لا ريب فيه أنه كان تجسيدا لمشاعر شعبه. ومثل بشخصه تطلعات الشعب بأسره، وارتقى بقناعته بإقامة الدولة ذات السيادة إلى المستوى العالمي.

إن بلدان مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تعبِّر عن تعازيها القلبية بمناسبة وفاة الرئيس عرفات للشعب الفلسطيني ولجميع أعضاء عائلته، وخاصة سُهَا، التي أصبحت الآن أرملة الرئيس عرفات، وابنتها الصغيرة زهوة.

كما أننا في هذا الظرف الحزين والعصيب، نقدم مشاعر التضامن والتأييد بشكل خاص إلى السفير ناصر

القدوة وإلى الأعضاء الآخرين في بعثة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

وتحث بلدان المجموعة الشعب الفلسطيني وقادته على المحافظة على القيم التي حملها أعظم ممثليهم بغية إقامة الدولة الفلسطينية الحرة وذات السيادة والقابلة للاستمرار اقتصاديا، وفوق كل شيء المكرسة للسلام ليس لفلسطين فحسب، بل أيضا للشرق الأوسط بأسره ولسائر العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد دون مكاي، ممثل نيوزيلندا الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد مكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): بصفتي رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أود أن أخاطب الجمعية العامة اليوم لتقديم التعازي ومشاعر المواساة إلى عائلة الرئيس عرفات والشعب الفلسطيني بمناسبة وفاة الرئيس ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية.

وخلال العقود الأربعة الماضية أصبح الرئيس عرفات رمزا للحركة الوطنية الفلسطينية ولآمال الشعب الفلسطيني. وقد نال الرئيس عرفات احترام الفلسطينيين وغيرهم كزعيم جَسَّد سعيهم الطويل إلى إقامة دولتهم واستقلالها، وقاد الفلسطينيين إلى القبول التاريخي بمبدأ التعايش السلمي بين إسرائيل ودولة فلسطين المستقبلية.

ويتعين على القيادة الفلسطينية الآن أن تتحمل المسؤولية التاريخية الثقيلة بمتابعة رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وتحويل هذه الرؤية إلى حقيقة. ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي كل الدعم الممكن لتحقيق هذه الرؤية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد عمر بشير محمد مانيس، ممثل السودان باسم مجموعة الدول العربية.

السيد مانيس (السودان): بقلوب يعصرها الألم والحزن، وبإيمان عميق وتسليم بإرادة الله وقدره النافذ، فجعنا برحيل الأخ الرئيس ياسر عرفات، الذي برحيله يحل حزن عميق وأسى بالغ على الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، وعلى كافة الشعوب المحبة للسلام والداعية إليه، وعلى كل الحادبين على المسيرة السلمية في الشرق الأوسط.

إننا، باسم المجموعة العربية، نتوجه بأصدق التعازي إلى أسرة القائد الراحل وإلى الشعب الفلسطيني البطل وإلى أمته العربية في كل مكان وإلى كل الشعوب المحبة للسلام والتحرر، داعين الله القدير أن يجعل مثواه الجنة مع الشهداء والصديقين وحسن أولئك رفيقا.

إن الشعب الفلسطيني برحيل قائده الرئيس عرفات يفقد قائدا شجاعا ومناضلا ملهما وجسورا لم تلن له قناة في سعيه الدؤوب إلى تحرير فلسطين وكفاحه الوطني المشرف والباسل وإيمانه الصادق بعدالة قضية شعبه ومشروعية كفاحه على مدى عقود. إن الرئيس عرفات قد قاد بحنكة وبصيرة نافذة كفاح الشعب الفلسطيني ودافع بصلابة عن حقوقه المشروعة مبقيا على وحدة صفوفه دون تمايز، مستمسكا بثوابته الوطنية في عزيمة ورباطة جأش نادرتين.

لقد ظل الفقيد الراحل يسعى إلى تحقيق مطامح وتطلعات شعبه الفلسطيني المشروعة إلى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وإشاعة السلام وتحقيق الاستقرار، مسترخصا كل غال ونفيس من أجل تلك الغاية النبيلة، و متحملا صنوف الظلم والأذى والقهر والعنف والحصار والتشريد في سبيل قضيته العادلة.

إن الأمة العربية والإسلامية تفقد برحيل الرئيس عرفات رمزا للكفاح الفلسطيني وقائدا فذا ومتميزا في تاريخ النضال الفلسطيني، كما تفقد قائدا مناضلا تصدر كل أحداث جمع الكلمة العربية و لم الشمل العربي في أحلك

الظروف وأصعب المواقف، وعمل بإيمان صادق وتفاعل أصيل من أجل إبقاء القضية الفلسطينية قضية العرب المركزية، برغم صلف وتجبر سلطات الاحتلال برفضها لكل القرارات الملزمة لاسترداد الحق الفلسطيني المسلوب.

وبرغم ظروف الإقامة الجبرية، والمرض خلال الفترة الأخيرة، دفع بالجهود العربية والدولية الصادقة في اتجاه المسيرة السلمية متخذا قرارات شجاعة وجريئة ببصيرة نيرة متقدة في سعي سلمي إلى تحقيق السلم وإقامة الدولة الفلسطينية المشروعة عبر مفاوضات جادة وشاقة حتى أفضت تلك الجهود إلى توقيع العديد من الاتفاقات.

بالرغم من فاجعة فقدنا للرئيس عرفات اليوم، نثق بأن المسيرة السلمية والخط الذي رسمه لشعبه في المطالبة بحقه المشروع في تحرير فلسطين من المحتل، وإقامة دولته المشروعة فوق التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف، ستكون نبراسا يستهدي به إخوته القادة الفلسطينيون من بعده، حتى تتحقق الغايات المنشودة التي كرس وبذل كل حياته من أجلها.

وإن غاب عنا اليوم عرفات، فإن مبادئه ومواقفه ستظل حية في وجداننا نستهدي بها، ولا نقول إلا ما يرضي الله عز وجل، إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): باسم بلدان الاتحاد الأوروبي، أود أن أتقدم بتعازينا القلبية للسيدة سُهَا عرفات ولأسرة الفقيد والشعب الفلسطيني.

لقد فقد الشعب الفلسطيني زعيما تاريخيا ورئيسا منتخبا ديمقراطيا. و لم يكن هناك مطلقا أي شك في تفاني السيد عرفات في القضية الوطنية الفلسطينية والتزامه المطلق بها طيلة حياته. وهو لم يعش ليشهد مولد الدولة الفلسطينية. ولكن الاتحاد الأوروبي سيعمل مع السلطات الفلسطينية والمجتمع الدولي للإسهام في تحقيق مطامح الشعب الفلسطيني.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشيد بالقيادة الفلسطينية على إظهار الوقار والمسؤولية لصون المؤسسات الفلسطينية في هذا الوقت العصيب. كما نشيد بالشعب الفلسطيني، الذي يدعم قيادته. ونود التشديد على أن الشعب الفلسطيني يستطيع أن يعول على الدعم الكامل للاتحاد الأوروبي وهو على الطريق نحو تسوية سلمية ودائمة وعادلة للصراع. ونحن مقتنعون بإمكانية تحقيق هذا الهدف للإسرائيليين والفلسطينيين معا.

وعلى صعيد شخصي، نود نحن الممثلين الدائمين أن نتقدم بتعازينا القلبية إلى زميلنا ناصر القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين، الذي فقد رئيسا، وكذلك عضوا في أسرته. إننا نعرب عن مؤاساتنا له. وندعو لناصر أن تكون له القوة والشجاعة لتجاوز هذه الخسارة الفادحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا، الذي سيتكلم باسم حركة عدم الانحياز.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): إنه شرف لي ومهمة أليمة أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز في هذه المناسبة المهيبة لإجلال ذكرى الرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي توفي في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وأتقدم بخالص عزاء ومؤاساة البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز إلى السيدة سُهَا عرفات وأسرتها، والوفد المراقب عن فلسطين لدى الجمعية العامة، والسلطة الفلسطينية، وكل الفلسطينيين بمناسبة وفاة ياسر عرفات، الأب والزوج الحنون، والمعلم الواسع المعرفة، والزعيم الملهم للشعب الفلسطيني.

لم يكن الرئيس عرفات مجرد زعيم للفلسطينيين، بل كان من الزعماء المؤثرين في حركة عدم الانحياز. والبلدان

الأعضاء في حركة عدم الانحياز تندب رحيله قبل الأوان بألم كبير وحزن عميق مع أشقائنا وشقيقاتنا الفلسطينيين.

وستبقى ذكرى الرئيس عرفات إلى الأبد، ليس بين الفلسطينيين وحدهم بل أيضا بين الشعوب في جميع أنحاء العالم، وذلك لشجاعته الكبيرة وتضحيته الهائلة وعزمه القوي على مناصرة وحماية حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير ومطالبته بوطنه المستقل. فلقد كرس حياته لذلك النضال – رغم كل المصاعب – وعلى امتداد ما يقرب من أربعة عقود، بما في ذلك ما عاناه من مهانة اعتقال الإسرائيليين الفعلي له في المقاطعة في رام الله. وسيظل الرئيس عرفات بلا منازع رمز النضال الفلسطيني ضد الظلم، وضد القهر الوحشي، وضد الاستعباد، وكذلك ضد القوى التي تسعى إلى حرمان الشعب الفلسطيني من كرامته وحريته واستقلاله. ولا بد أن نتذكر أن الرئيس عرفات ظل حتى وفاته قائد الشعب الفلسطيني المنتخب على النحو الواجب وبالتالي كان له الحق في تمثيلهم، رغم عدم رغبة دوائر معينة في الاعتراف بذلك.

قد تكون قيادة الرئيس عرفات للشعب الفلسطيني وصلت إلى النهاية، ولكن إرثه المتمثل في الإرادة الحديدية وروح القتال، اللتين عاش بهما طول حياته، سيظل يلهم الشعب الفلسطيني ومن يتشاطرون مع الفلسطينيين قضيتهم المشروعة. وحركة عدم الانحياز واثقة بأن أشقاءنا وشقيقاتنا في فلسطين سيحتفظون بهدوئهم وسيوحدون صفوفهم خلال هذا الوقت العصيب للغاية حتى يتصدوا للتحديات العديدة التي تنتظرهم.

وينبغي لذكرى الرئيس عرفات أن تحفز جميع الفلسطينيين على إظهار التضامن لكي يكفلوا، دون تأخير، قيام دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. وللإجلال الملائم لذكرى الرئيس عرفات، ستواصل حركة عدم الانحياز دعم نضال الفلسطينيين حتى يحققوا تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة لقضية فلسطين وإقامة دولة فلسطين، التي تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها. وستظل حركة عدم الانحياز تدعم بقوة كل المساعي الرامية إلى معالجة القضية الفلسطينية، وهي مسألة ظلت تتصدر جدول أعمال حركة عدم الانحياز منذ إنشائها في أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

وتطالب الحركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خاصة أعضاء المجموعة الرباعية، بأن تراقب الحالة في فلسطين عن كثب، وأن تمنع أيضا إسرائيل من استغلال الظروف الراهنة بأي شكل من الأشكال. ونعتقد أن الوقت مناسب لاتخاذ تدابير عاجلة لتنفيذ خارطة الطريق من أجل السلام في الشرق الأوسط ودون أي مزيد من التأخير.

ستظل ذكرى إسهامات الرئيس ياسر عرفات في حركة عدم الانحياز باقية زمنا طويلا. ورحيله السابق لأوانه خسارة كبيرة، ليس للشعب الفلسطيني وحده بل لكل من يؤمن بالنضال العادل الذي قاده. رحمه الله تعالى وأحسن إليه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا، الذي يتكلم باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد سنغيزير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): إنها مهمة جليلة ومحزنة أن أتكلم باسم منظمة المؤتمر الإسلامي عن فقدان زعيم جسور للشعب الفلسطيني، الرئيس ياسر عرفات. وكما بيَّن العديد من المتكلمين الذين أخذوا الكلمة قبلي، ويمثلون كل أركان العالم، فإن هذا يوم حزين للبشرية جمعاء.

إن العالم الإسلامي قد انتابه الحزن بينما كان يوشك على الاحتفال بمناسبة طيبة هي عيد الفطر المبارك، لكنه حزن عميق المغزى. والعالم الإسلامي يشاطر الإخوة

والأخوات الفلسطينيين الأحزان في هذا المصاب الفادح. فالرئيس عرفات، أكثر من أي شخص آخر، كان رمزا يجسد الكفاح المشروع لشعبه. وليس ثمة شك في أن الشعلة التي أوقدها وغذّاها بشجاعة وعزيمة فريدتين رغم كل الظروف الصعبة، و لم يخفت وهجها زهاء نصف قرن من الزمان، ستبقى مضيئة إلى أن يتحقق مولد الدولة الفلسطينية.

وبنفس هذه الروح، نقف مع إخوتنا وأخواتنا الفلسطينيين في حزنهم العميق، ونُحيِّي ذكرى الرئيس الراحل عرفات التي لا تنسى وكفاحه في سبيل العدل، الذي ظل يسعى إلى تحقيقه حتى النهاية. ونبتهل إلى الله أن يتغمده برحمته ويلهم أسرته وإخوانه في جميع أنحاء العالم الصبر والسلوان، ومرة أخرى نحيي مثله العليا التي لن يخبو بريقها أبدا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال، السيد بول باجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد باجي (السنغال) (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (تكلم بالفرنسية): باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، اسمحوا لي أن أعرب عن حزننا العميق لوفاة السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

لقد فقد الشعب الفلسطيني زعيما غيورا على قضيته، ومناضلا عازما وصاحب استراتيجية ورؤية لا نظير له، ظل لعقود طويلة يمثل رمزا حيا للشجاعة والصلابة والمقاومة ووحدة الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة إلى الحرية والسيادة والاستقلال الوطني.

وفي السنوات العشر الأخيرة، خاض الرئيس عرفات كفاحا تاريخيا في سبيل ما كان يصفه كثيرا بسلام الشجعان، ولتحقيق هدف إقامة دولة فلسطين، لكي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل – وهو هدف من شأنه إحلال السلام والاستقرار والأمن في المنطقة.

واللجنة يحدوها الأمل أنه في لحظات المحنة هذه، سيحافظ الشعب الفلسطيني على وحدته وعزمه على مواصلة المسيرة على طريق السلام كما رسمها الرئيس عرفات. وسوف ندعم الشعب الفلسطيني إلى أن ينال حقوقه غير القابلة للتصرف، اتساقا مع الشرعية الدولية.

وسوف تواصل اللجنة العمل من أجل إقرار تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة فلسطين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. وترى اللجنة أن خريطة الطريق تظل أفضل سبيل للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين من خلال إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، على أساس حدود ١٩٦٧ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأي تصرف من جانب واحد من أي طرف لن يسهم في إقرار تسوية دائمة ما لم يكن متفقا مع روح المفاوضات بين الجانبين وخريطة الطريق. وتأمل اللجنة أن تواصل المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي العمل تحقيقا لذلك الهدف. وستكون هذه أفضل تحية لذكرى الرئيس عرفات.

وتعرب اللجنة عن خالص تعازيها لأسرة الرئيس عرفات، ولسائر الشعب الفلسطيني، وللسيد ناصر القدوة، زميلنا عضو اللجنة، في هذا المصاب الجلل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أبو العطا، القائم بأعمال وفد مصر.

السيد أبو العطا (مصر): إننا نجتمع اليوم في ظل ظروف يسودها الحزن والألم، لا في عالمنا العربي فحسب، بل في ربوع العالم الحر بأسره. فقد رحل عن عالمنا أمس

مناضل شجاع، وقائد أبيّ ووطني من طراز فريد، إنه الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

إن الشعب المصري بأكمله، قيادة وحكومة وشعبا، يتقدم بخالص التعازي للشعب الفلسطيني الشقيق، وللسلطة الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة في وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات. فقد كان تجسيدا للنضال الوطني من أجل الحرية والاستقلال في تاريخنا المعاصر. وكما أن ذاكرة الشعوب وصفحات التاريخ لم تنس في أي وقت مضى التضحيات الجسام التي قدمها رموز الكفاح الوطني، أمثال نيلسون مانديلا والمهاتما غاندي، لتحقيق حلم الحرية والاستقلال الوطني فإن اسم القائد الراحل ياسر عرفات سوف يبقى أبد الدهر، رمزا لتاريخ الكفاح الوطني للشعب الفلسطيني منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين، وسعيه الدؤوب إلى تقرير مصيره.

إن ياسر عرفات لم يكن رمزا للكفاح الوطني ضد الاحتلال الأجنبي فحسب، وإنما كان قائدا سياسيا مخلصا، بذل كل ما يستطيعه من جهد، وتحمل عظيم المشقة والعناء، ليحمل غصن الزيتون وليمد يد السلام، من أجل تحقيق تسوية سياسية تضمن حقن دماء الأبرياء، واستعادة كامل الحقوق وتقرير مصير شعب بأكمله، بما يؤدي إلى إنهاء نزاع ظل يخيم علينا، ولا يزال، منذ عقود. وللأسف الشديد، لم يشأ القدر أن يجني الرئيس عرفات ثمار كفاحه الطويل، وأن يحقق أمنيته الدائمة بالصلاة في المسجد الأقصى، وأن يشهد علم دولة فلسطين حرا مرفرفا، رمزا لدولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

ولن ينسى التاريخ أنه في زمن حماية حقوق الإنسان، واحترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، واحترام إرادة الشعوب وحقها الثابت في تقرير مصيرها، عاش قائد شعب عربي تحت حصار مهين لأكثر من عامين، في وطنه وعلى أرضه، لا يملك حتى أبسط حق من حقوق الإنسان.

وجمهورية مصر العربية، قيادة وشعبا، على ثقة لا جدال فيها، ويقين لا غبار حوله بأن القيم والمبادئ التي قاد بها الرئيس عرفات نضال شعبه خلال السنوات الطويلة الماضية لن تذهب سدى، وأن الشعب الفلسطيني سوف يتمكن من تجاوز محنته في أسرع وقت، وسوف يلتف حول قيادة وطنية تستكمل مسيرة النضال من أجل السلام العادل والشامل، واستعادة كامل الحقوق الفلسطينية.

إن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط تشهد تطورات سريعة ومتلاحقة، يزيد كثير منها من مشاعر اليأس والإحباط، ويبقى بعضها ليعطي بريق أمل في مستقبل قد يكون أكثر إشراقا للأجيال القادمة. ويحدونا الأمل في أن تستكمل المسيرة التي بدأها الرئيس الراحل عرفات وأن تشهد المرحلة القادمة تفعيلا حقيقيا للعملية السلمية، وعودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، لا سيما في ظل ما نشهده من تزايد اهتمام الأطراف الدولية الرئيسية بإعادة تنشيط عملية السلام، وطرح مبادرات جادة في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيدة البرغوثي (فلسطين): بعميق الحزن والأسى، تنعي القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بأسره اليوم للإنسانية جمعاء القائد، والمعلم، ابن فلسطين ورمزها، وصانع حركتها الوطنية المعاصرة، وبطل كل معاركها من أجل الحرية والاستقلال، السيد الرئيس ياسر عرفات، الذي انتقل إلى رحمة ربه راضيا مرضيا فجر اليوم.

لقد أغمض السيد الرئيس عينيه عن هذه الدنيا، وسكن قلبه الكبير، وانتقلت روحه الطاهرة إلى بارئها، لكنه باق بقاء هذا الشعب العظيم، لأنه كان رائد كفاحه

السياسي، وقائد مسيرته الجبارة في الطريق نحو بناء هويته الوطنية فوق أرض وطنه، ورمز تطلعه نحو إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتحرير شعبه من قيود التشرد واللجوء والاحتلال. غاب عنا اليوم القائد المكافح من أجل حرية أمته، والزعيم البارز في سماء قوى التحرر الوطني والاستقلال في العالم. وهو يترك لنا تراثا وطنيا قوميا وعالميا كبيرا علينا أن نحميه لأنه يمثل لنا الأمل في مستقبل مشرق يضمن الحرية والتطور والسلام لشعبنا ولجميع الشعوب.

رحل اليوم الرئيس عرفات الذي تربّى في دروب القدس، وعاش وهو يأمل أن يجعلها عاصمة دولة فلسطين المستقلة، وهو اليوم يرنو إلى قدسنا الشريف ويرقد على مقربة من الأقصى، مواريا الثرى في حفنة من تراب القدس الشريف.

بعد يومين، تمر علينا الذكرى الثلاثين للخطاب التاريخي الذي ألقاه الرئيس عرفات أمام الجمعية عام ١٩٧٤، والذي وضع فيه الشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية المشروعة على المسرح العالمي، وجعل من القضية الفلسطينية واحدة من أبرز القضايا العادلة، وأدخلها في الأمم المتحدة بوصفها قضية شعب يناضل من أجل حقه في تقرير المصير والاستقلال، وليس بوصفها قضية إنسانية وقضية لاجئين فقط. ومنذ ذلك اليوم، والأمم المتحدة تعالج القضية الفلسطينية بكافة الأشكال والوسائل ضمن نطاق مسؤوليتها الدائمة القانونية والأخلاقية والسياسية تجاه الشعب الفلسطيني.

سيفتقد الشعب الفلسطيني في الرئيس عرفات الشجاعة الهائلة، والصلابة على المبادئ، والرؤية الاستراتيجية الواضحة، والقيادة الحكيمة، لكن عزاء الشعب الفلسطيني أنه يعلم بأنه لا يقف وحيدا في نضاله العادل من أجل الحرية والاستقلال، فالدعم السخي المقدم من كل أعضاء الجمعية يعني لنا الكثير، ويعطينا الثقة بعدالة قضيتنا وحتمية انتصارنا. ونشكر ونقدر لكم سيدي الرئيس، وللأمين العام للأمم المتحدة، ولجميع الدول الشقيقة والصديقة، كلمات العزاء الصادقة، ومشاعركم الدافئة، وسنقوم بالتأكيد بنقلها إلى القيادة الفلسطينية، وإلى عائلة الرئيس الراحل.

وفي هذا المجال، نود أن نعلمكم بأن بعثة فلسطين ستفتح أبوابها يومي الاثنين والثلاثاء في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي بين الساعة العاشرة والرابعة بعد الظهر لجميع الوفود الراغبة في تقديم تعازيها بمناسبة وفاة السيد الرئيس الراحل.

وإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقريرا الأمين العام (A/59/93 و A/59/374)

(ج) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/59/121)

مشروع القرار (A/59/L.24)

السيد زين (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن عميق حزننا وأسانا على وفاة الرئيس ياسر عرفات السابقة لأوانها، وأن أبعث بتعازينا إلى الشعب الفلسطيني.

يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل في إطار البند ٣٩ (ج)، المعنون ''تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني''، والذي يغطي الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كما ورد في الوثيقة A/59/121.

شهدت السنة الماضية أحداثا مثيرة. فهي بعثت أملا جديدا في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، بعد نشر اللجنة الرباعية لخريطة الطريق المستندة إلى الأداء. وبعد ذلك ازدادت الآمال انتعاشا عندما التزم رئيسا وزراء إسرائيل وفلسطين بالعمل معا في سبيل التنفيذ الكامل لخريطة الطريق. وكانت قمة العقبة قد قدمت أيضا حافزا ضروريا في هذا الصدد. ومع ذلك، تعثر تنفيذ خريطة الطريق، مما جعل تحقيق التسوية السلمية المتوخاة أمرا صعب المنال. وحتى ونحن نجتمع هنا اليوم، لا يزال الغموض يكتنف الأحداث التي تجري في منطقة الشرق الأوسط والأحداث المتعلقة بهذه المنطقة.

وبالرغم من أن دور ووظائف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في الأراضي المحتلة قد لا تحظى بالضرورة بمركز الاهتمام العالمي والسياسي، فإنها حاسمة ولا غنى عنها. وكما أوضح تقرير الأمين العام، لاحظت ماليزيا بقلق كبير أن تقديم وكالات وبرامج الأمم المتحدة شتى أنواع المساعدة إلى الشعب الفلسطيني يجري في ظل حالة إنسانية متزايدة الصعوبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد ظلت هذه المساعدة ولا تزال تقدم في ظل ظروف صعبة، في وجه العواقب الوخيمة للأنظمة والتدابير الإدارية والأمنية القمعية التي تفرضها حكومة إسرائيل. وقد تركت هذه نتائج سلبية على رفاهية الشعب الفلسطيني. كما أنها أعاقت قدرة وكالات الأمم المتحدة على أداء عملها في الميدان.

إن وفدي يحث إسرائيل بشدة على السماح بالوصول غير المقيد لموظفي وكالات الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في الأراضي المحتلة. ونشعر بالانزعاج حيال ملاحظة وردت في التقرير تفيد بأنه أصبح من الصعوبة بشكل متزايد لوكالات الأمم المتحدة أداء عملها هناك، نظرا إلى أن أهمية تلك الوكالات ودورها في الأراضي المحتلة لم تكن أكبر في أي وقت مضى مما هي عليه الآن.

وعلى سبيل الأولوية، يجب على حكومة إسرائيل أن تخفف القيود وأن تعمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة والمانحين والمنظمات الإنسانية لكفالة تقديم المعونة وتنفيذ المشاريع الإنمائية في الوقت المناسب وبطريقة شاملة. ونؤمن بأن الخطوات الفعالة التي تخطوها السلطة الفلسطينية حاليا للتخفيف من شواغل إسرائيل الأمنية ستيسر ذلك الجهد.

وعلى الرغم من كل هذا تشعر ماليزيا بالارتياح من أداء وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في بذل مختلف الجهود وتنفيذ البرامج لتقديم شتى أنواع المساعدة الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية إلى المدنيين الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية، كما عُبّر عنها، بتفصيل كبير، في الفقرات من ٢١ إلى ٦٤ من التقرير. وإن القطاع المتنامي ''للحاجات التي لم تُلبّ بعد''، كما هو مذكور في الفقرات من ٨٠ إلى ٨٤ من التقرير، يتطلب اهتماما شديدا بوجه خاص. وكل تلك الجهود والبرامج، إذا ما نُفذت بنجاح، يمكن بالتأكيد أن تهيئ البيئة الضرورية لتيسير تحقيق السلام المستدام في المنطقة.

إلا أننا نشعر بالقلق من أن التنفيذ العملي لكل تلك الجهود والبرامج يعوقه الافتقار إلى الموارد المالية وغيرها. ونحث مجتمع المانحين الدوليين على زيادة مساهماته في تلك

القضية. وعلى المجتمع الدولي ألا يفقد تركيزه على الرغم من التحديات التي تواجهه والإحساس باليأس. وماليزيا حكومة وشعبا ستواصل، من جهتها، مد يد المساعدة بطريقتها المتواضعة وفي حدود إمكانياتها، إلى إخواننا وأخواتنا في فلسطين.

وتؤيد ماليزيا الجهود المتواصلة للأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية دعما لعملية السلام. ونرحب بالمحاولات الرامية إلى كفالة التنسيق الفعال بين المؤسسات المعنية التابعة للسلطة الفلسطينية والأمم المتحدة والمجتمع المدني. وتحث ماليزيا المنسق الخاص ومكتبه على مواصلة بذل تلك الجهود وتكثيفها حيثما يكون ممكنا وضروريا.

إلا أن نجاح تلك الجهود، كما لا يخفى على أحد، سيتوقف إلى حد كبير على التعاون الأكمل من جانب حكومة إسرائيل وأجهزتها. لذلك، فإننا ندعو إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، إلى التعاون من أجل كفالة تحقيق السلام في الأجل الطويل.

إن قيام إسرائيل ببناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها داخل القدس الشرقية وحولها، أضاف بعدا جديدا إلى مشكلة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وقد ترك أثرا سلبيا على الظروف المعيشية وحرية الحركة للمدنيين الفلسطينيين. وإن أثر الجدار على حياة الفلسطينيين وعلى السلامة الإقليمية لدولة فلسطين المقبلة يضر بفكرة حل الدولتين، المتوخاة في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وقد أقرت محكمة العدل الدولية، في فتواها الصادرة في تموز/يوليه الماضي، بأن بناء الجدار في الأراضي المحتلة يتعارض والقانون الدولي، وأنه ينبغي إيقاف هذا البناء والتراجع عنه، وتفكيك وإزالة الأجزاء المستكملة منه، وينبغي لإسرائيل أن تقدم تعويضات للمتضررين من البناء. وقد استجابت الجمعية العامة على وجه السرعة للفتوى عن طريق اتخاذ القرار د إ ط-١٠/١٥. ونحث جميع الدول الأعضاء، وخاصة إسرائيل، على اتخاذ كل التدابير الضرورية لكفالة التقيد بأحكام القرار. كما نحث مجلس الأمن على النظر بجدية في هذه المسألة.

ومهما بلغت كمية الموارد المالية المتوفرة، فإن المساعدة الإنسانية والمالية بحد ذاتها لن تحسم الأزمة السياسية التي تؤثر على حياة الفلسطينيين والإسرائيليين. ويبقى الحل كامنا في إنهاء الاحتلال واحترام القانون الدولي وتحقيق حل سلمي للصراع. وقد بينت لنا أحداث السنة الماضية كيف أن شعوب الشرق الأوسط في أمس الحاجة إلى حل سياسي لصراعها الطويل. وسيظل السلام بعيد المنال ما لم يتوفر لدى كل الأطراف المهتمة والمنطقة والمجتمع الدولي الأوسع الاستعداد للاضطلاع بأدوارها بروح المسؤولية والتحلي بدرجة عالية من الإرادة السياسية.

ويؤكد وفدي من جديد على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن، تجاه قضية فلسطين إلى أن تُحسم من جميع جوانبها على أساس القانون الدولي. والأمم المتحدة، بصفتها عضوا في اللجنة الرباعية، قادرة بشكل خاص على الاضطلاع بدور محوري في تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة وفي تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف. وفي ذلك الصدد، يؤمن وفدي بأن من المنطقي أن تنضم الدول الأعضاء إلى توافق الآراء دعما لمشروع القرار A/59/L.24 بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

السيد لفرين (كندا) (تكلم بالانكليزية): تود كندا أن تغتنم هذه الفرصة لتطرح رؤيتها بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية. إن التنسيق أمر حيوي بسبب أثره المباشر

ميدانيا. وإننا جميعا، في نهاية المطاف، نعمل على تلبية احتياجات السكان المتضررين. وإن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة تتسم بالأهمية المحورية بالنسبة لهذا الهدف.

لقد شعرت كندا بالارتياح إزاء قرار الأمين العام التركيز على حماية المدنيين في الصراعات المسلحة كموضوع سنوي لحملة المصادقة على المعاهدة. وهذه فرصة هامة للدول لتظهر التزامها وتفي بوعودها بموجب الفقرة ٢٦ من إعلان الألفية بـ ”توسيع وتعزيز حماية المدنيين في حالات الطوارئ المعقدة“.

ويتوافق قرار الأمين العام أيضا مع الذكرى السنوية الخامسة لقرارين رئيسيين لمجلس الأمن متعلقين بهذا الموضوع: القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩) المتخذ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ والقرار ١٢٩٦ (٢٠٠٠) المتخذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ويمثل هذان القراران، إلى جانب ما نتج عن المناقشات والإجراءات، نقطة تحول سلّم المجتمع الدولي فيها – إضافة إلى حماية قوافل الإغاثة الإنسانية – بأمن الناس والحاجة إلى التصرف لحمايتهم. ويسرنا التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، لكن علينا الآن أن نعمل لتنفيذ هذا الإطار المعياري.

ويجب على المجتمع الدولي أن يرد بقوة على انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وعليه أن يروج لمسؤولية الدول المتأثرة عن كفالة حماية المدنيين، وأن يكون مستعدا للاستجابة عندما لا توفر تلك الدول الحماية للمدنيين. وإن علينا أن نستخدم بشكل أكثر فعالية الأدوات التي أعددناها خلال السنوات الخمس الماضية لحماية المدنيين، وعلينا أن نستحدث أدوات جديدة عند الاقتضاء. يجب أن تُشن معركة حازمة ضد الإفلات من العقاب.

إننا نعتقد أن الفرق المتخصصة من بلدان الأمم المتحدة والمنسقين الإنسانيين والمقيمين يجب أن يُزودوا بعتاد أفضل لمعالجة القضايا المتعلقة بالحماية. وقدرتهم على أن يتبينوا بفعالية تلك القضايا وأن يضعوا الاستراتيجيات المتصلة بها لمواجهة التحديات التي تحدث في حالات التأزم قدرة يجب تعزيزها. وينبغي أن تأخذ جهودنا في الحسبان القضايا الجنسانية. ونحن نأمل أن الاستعراض الذي أُتم في الآونة الأخيرة، والذي قامت به اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، لبيانها السياسي لعام ١٩٩٩، بشأن تعميم المسائل الجنسانية في المساعدة الإنسانية، سيستطيع أن يساند الجهود المبذولة في هذا الصدد.

ونعتقد أيضا أن المنظمات الإقليمية يمكن ويجب أن تؤدي دورا أشد نشاطا في تعزيز حماية المدنيين. ونحن نشجع الأمم المتحدة بقوة على تعزيز حوارها مع تلك المنظمات حتى تستطيع أن تفعل ذلك. ونثني على قيام الاتحاد الأفريقي بإنشاء منصب الممثل الخاص لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، ونحن نتابع تعاونه مع الأمم المتحدة باهتمام كبير.

وقد جرت في الآونة الأخيرة مناقشات جاءت في أوانها وذات طبيعة بنَّاءة جدا بين الفاعلين الإنسانيين حول كيفية زيادة أمن العاملين، مع استبقاء الحضور في الحالات الميدانية الصعبة. ونحن نعلق أهمية كبيرة على الجهود والتوصيات التي اقترحها الأمين العام بشأن كيفية تعزيز نظام الأمم المتحدة لإدارة شؤون الأمن. وعلى نحو خاص، نؤيد التأكيد على نزع المركزية في الميدان. من شأن ذلك أن يبدأ الاستجابة لبعض الشواغل التي أعرب عنها الفاعلون الإنسانيون. وندعو وكالات الأمم المتحدة الإنسانية إلى مساندة نظام إدارة شؤون الأمن بعد إصلاحه، وإلى كفالة استجابته إلى احتياجاتها.

من المهم توضيح العلاقة المتبادلة بين الفاعلين السياسيين والإنسانيين والعسكريين. وتوضيح كل دور مرتبط بتطور سياق الأمن في الأمم المتحدة. إن ذلك له آثار محسوسة في التنسيق الإنساني في الميدان. يجب أن تستمر الدول في كفالة ألا تقوض الأنشطة العسكرية دون قصد المبادئ والأنشطة الإنسانية. إن الخطوط الإرشادية بشأن التنسيق المدني – العسكري، وهي الخطوط التي أصدرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مرجع مفيد.

(تكلم بالفرنسية)

إن كندا، من حيث المبدأ، تؤيد مفهوم البعثات المتكاملة، لكنها تعتقد أن تحديد الموعد الذي يكون فيه اللجوء إلى هذا النوع من البعثات لازما أمر ينبغي أن يسهله مزيد من الحوار مع فاعلي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة. إن البعثات المتكاملة تجعل من الممكن التفاعل مع الأزمات بطريقة أشد تماسكا وفعالية، بخاصة بمراعاة العوامل الإنسانية في اتخاذ المقررات السياسية وبتعزيز حماية المدنيين. إن نجاح هذه البعثات يرهن بقيام تعاون متين بين القطاع السياسي وقطاع حفظ السلام والقطاع الإنساني والقطاع الإنمائي للأمم المتحدة، تحت القيادة الجوهرية للممثل الخاص للأمين العام وللمنسقين الإنسانيين والمقيمين. ومما يطيب لنا أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام يعملان معا لتقييم الخبرة المكتسبة حتى الآن في تنفيذ البعثات المتكاملة.

إن توفير الموارد المرنة والمقدمة في الوقت اللازم والمتناسبة مع احتياجات الأزمات المتخلفة يظل هدفا صعب التحقيق. وخلال العام الماضي، أحرز المانحون تقدما مستمرا في إنجاز مبادرة المنح الإنسانية السليمة. إن المانحين ساعون إلى إيجاد تعريف شامل للعمل الإنساني للأغراض الإحصائية وإلى إيجاد انسجام بين متطلبات التبليغ الواقعة على عاتق المنظمات الإنسانية. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، اجتمع المانحون في كندا لتجديد التزامهم بإحراز التقدم ولتبين طرائق لإيجاد تعبير ملموس عن ذلك الالتزام. إن مبادرة المنح الإنسانية السليمة جزء من مكونات النظرة العامة الطويلة الأجل، ونجاح هذه المبادرة سوف يساعد على تحسين الاستجابة الدولية للسكان الذين يعانون من مواقف متأزمة.

وبينما نجدّ لنكون مانحين إنسانيين أفضل، نسعى إلى الاستجابة بشكل أشد تماسكا للحالات الانتقالية. إن المانحين أنفسهم كثيرا ما يقوضون استثماراتهم في المساعدة الإنسانية بعدم مساعدة البلدان المستهدَفة على تنفيذ الأسس اللازمة للسلم والاستقرار الدائمين عند خروجها من إحدى الأزمات. وفي هذا الصدد، قدرنا المناقشات التي جرت بين الدول في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر تموز/يوليه الماضي، ونحن نعتقد أن هذا الحوار يجب أن يستمر. ونعتقد كذلك أن وكالات الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور قيادي في مساعدة المجتمع الدولي على مواجهة ذلك التحدي.

في هذا العام أيضا فإن ملايين من الناس، في أنحاء العالم كله، قد تضرروا ضررا جسيما بالكوارث الطبيعية. ومن المؤسف أن موسم الأعاصير لم تسلم منه الأمريكتان وآسيا، وهذا تذكير تعيس باستمرار تعرضنا لمثل تلك الكوارث. لقد أثبتت تلك الكوارث فوائد الاعتماد على قوى الشراكات الموجودة، من متعددة الأطراف وإقليمية ومحلية، لدرء النوازل وللتدخل في حالات الطوارئ. إن الدول تؤدي، أكثر من أي وقت مضى، دورا مركزيا في كفالة أن يكون منع الكوارث الطبيعية أولوية وطنية ذات صدارة مطلقة.

وختاما، أود أن أقول إن العمل الإنساني الفعال ليس مفهوما مجردا. ففي الميدان يجد هذا المفهوم تعبيرا مباشرا عنه في الاستجابة لحقوق الناس المعرضين للأخطار. وعلينا إذن أن نتخذ خطوات تكون ملموسة إلى درجة بعيدة وأن تكون سياسية كذلك. إن كثيرا من الأمثلة تأتي إلى الخاطر: التصديق على الصكوك الدولية التي تسهم في حماية المدنيين وتنفيذ تلك الصكوك؛ وتعزيز تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تسمح باستجابة دولية أفضل، وبناء قدرات البلدان التي تعاني من حالات متأزمة وقدرات المنظمات التي تساعدها. ونظرا للأهمية الأساسية للعمل الإنساني، ستواصل كندا تعزيز مزيد من فعالية ذلك العمل.

السيد كيم سام – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ الإدلاء ببياني، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن أصدق تعازيّ لشعب فلسطين على وفاة الرئيس ياسر عرفات في ساعة مبكرة من صباح اليوم.

أود أن أبدأ بالثناء على الأمين العام على تكرسه الذي لا يكل لعمل المنظمة، بالنيابة عن شعوب العالم التي تعاني من العوز. وأشكر أيضا وكيل الأمين العام، السيد يان إيغلاند، والعاملين معه في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة على نهجهم المركز في معالجة قضية تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة. ونحن نعتقد أنه، بفضل تعزيز التنسيق، ستبلغ المساعدة الإنسانية المحتاجين بلوغا أشد فعالية، ونساند كل المساندة هذا الهدف الهام.

إن أهمية التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في العمل الإنساني لا يمكن المغالاة في بيانها. وفي مجال إدارة الكوارث والحد من المخاطر، نعتقد أن المنظمات الإنسانية والإنمائية ينبغي أن تعمل معا وأن تعزز التنسيق حتى يمكن أن تستعمل على نحو أفضل الدروس المستفادة. وتقاسم المعارف هذا سيسمح لتلك المنظمات ليس فقط بالاستجابة على نحو أفضل للأزمات الفورية، بل كذلك بتطوير أشد انتظاما لآليات مؤسسية وتشريعية للحد من المخاطر.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة شؤون الإعلام مكون حرج من مكونات الاستجابة للطوارئ، لأن الاستجابة الفعلية للطوارئ ترتهن بإمكانية التوصل إلى معلومات موثوق بها وفي الأوان اللازم. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي كل التأييد جهود فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث الطبيعية، المبذولة في سبيل توحيد وتجميع وربط البيانات المتعلقة بالكوارث الطبيعية، المستمدة من شتى المصادر.

ويؤكد الاختطاف الذي وقع مؤخرا في أفغانستان لثلاثة مراقبين انتخابيين للأمم المتحدة على النقطة التي مفادها أن عمل الأمم المتحدة في مساعدة الأشخاص المحتاجين في جميع أرجاء العالم أصبح مسعى خطيرا بقدر هائل. وتعتقد جمهورية كوريا بأنه لا توجد أولوية أعلى للأمم المتحدة بوصفها منظمة من ضمان سلامة موظفيها بالذات وأمنهم. وفي الواقع، في العديد من أجزاء العالم، يشكل توفير الأمن شرطا مسبقا لإيصال البرامج. وفضلا عن ذلك، يمكن أن يحدث انعدام الأمن والاهتمام غير الوافي بغرض سلامة الأمم المتحدة والموظفين المحليين في الميدان آثارا ضارة، مثل تبديد معنويات الموظفين وإخماد روح المبادرة. وبناء على ذلك، فإننا نعرب عن قلقنا العميق حيال الهجمات المتزايدة مؤخرا على الأمم المتحدة والموظفين الآخرين في مجال المساعدة الإنسانية. ولا يمكن إيجاد مبرر لتلك الأعمال المروعة نحو العاملين في مجال العون، ويحدونا الأمل في أن نشهد مرتكبي هذه الهجمات يقدمون للعدالة في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بالمبادرة التي قام بها الأمين العام مؤخرا الرامية إلى تعزيز الأمن للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة وللموظفين

الآخرين استجابة للمناخ الأمني الجديد. ونعتقد بأن العديد من اقتراحات الأمين العام، مثل إنشاء هيكل أمني متكامل على مستوى الميدان وفي المقر، جديرة بالنظر الجدي. وفي نفس الوقت، توجد بعض جوانب الاقتراح التي تقتضي المزيد من الإيضاح. ونتطلع إلى المشاركة في إجراء مناقشة دقيقة بشأن مبادرة الأمين العام.

وكما بيَّن الأمين العام على نحو صائب، فإن الاختلافات بين الجنسين والتباينات تؤثر على قدرات وأوجه ضعف السكان المتضررين وتؤثر على الفعالية الشاملة للاستجابة الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإننا نساند الجهود المجددة لتعزيز التحليل الجنساني في خطط العمل الإنساني المشترك. وعلاوة على ذلك، فإن الأمر الأساسي بالنسبة لنا هو أن نضمن أن المشروعات المدرجة في عملية النداء الموحد تتزامن مع إجراء تحليل متفق عليه للاحتياجات ذات الأولوية وللاستجابة.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق لأنه ما زالت هناك فجوة خطيرة في إدماج المساواة بين الجنسين في الاستجابة والمساعدة الإنسانيتين. ويبقى ضعيفا التنفيذ المنتظم للمبادئ التوجيهية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال العمليات. كما تقوم الحاجة إلى إدماج بيانات مجزأة عن نوع الجنس والأعمار في كل قطاع أساسي لتخطيط المساعدة الإنسانية. وفي جميع هذه الجهود، يعتقد وفدي بأن الأمر الأساسي هو أن نبقى مدركين للدور الفريد للنساء ومحنتهن في حالات الطوارئ وأن نكيف استجابتنا بناء على ذلك. ولا تشكل المساواة بين الجنسين مسألة منفصلة تنبغي معالجتها على نحو مستقل. وهي، بدلا من ذلك، محورية بالنسبة إلى جهودنا لتقديم المساعدة الإنسانية الفعالة خلال حالات الطوارئ.

وفي عصر للموارد النادرة والمتضائلة، تولي جمهورية كوريا أهمية كبيرة للتخصيص المتسم بالشفافية والمناسب لأموال المساعدة الإنسانية. ونؤيد مبادرة المنح الإنسانية السليمة، التي ترمي إلى كفالة تقديم المساعدة الإنسانية وفقا للمبادئ الإنسانية وعلى أساس الاحتياجات التي يمكن إثباتها. وعلاوة على ذلك، نتوقع أن يسمح إطار ومصفوفة تحديد الاحتياجات الذي وضع مؤخرا في سياق عملية النداء الموحد للأفرقة القطرية بأن تنظم بشكل أفضل المعلومات بشأن المستفيدين. وفضلا عن ذلك، فإن وفدي يرى أن الرصد الصارم لأموال المساعدة الإنسانية التي تدفع خلال الحالات الطارئة أساسي لكفالة الاستخدام الأمثل للموارد النادرة. ولهذا السبب، فإننا نبقى مؤيدين أقوياء لنظام عملية النداء الموحد، لأننا نعتقد بأنه يساعد على ضمان وصول المساعدة الإنسانية حقا إلى المحتاجين.

وتتسم حالات الطوارئ الجديدة والمعقدة بشكل متزايد بأزمات إنسانية مترابطة. وتقتضي المعالجة الفعالة لهذه الحالات الطارئة النظر إلى المساعدة الإنسانية بوصفها مكونا واحدا في مسعى طويل الأجل نحو إعادة التأهيل والتنمية. وبناء على ذلك، فإن التركيز على الانتقال الأوسع من الإغاثة إلى التنمية حيوي لضمان النجاح على الأمد البعيد. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية إيجاد التوازن المناسب بين المشاريع القصيرة الأجل والسريعة التأثير وبناء المؤسسات الطويل الأجل، وبخاصة في بيئة للموارد النادرة.

وتستلزم الحالات الطارئة المعقدة للقرن الحادي والعشرين حلولا متعددة الأوجه جديدة. وينبغي أن يبقى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية خلال هذه الحالات الطارئة أولوية أساسية لدى الأمم المتحدة، وتتعهد جمهورية كوريا بشكل صارم بتقديم دعمها تحقيقا لتلك الغاية.

السيد سيناغا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تعازي وفدي العميقة

لحكومة فلسطين ولشعبها فيما يتعلق برحيل الرئيس ياسر عرفات اليوم.

ويود وفدي أن يعرب عن صادق تقديره لتقريريّ الأمين العام عن مسائل المساعدة الإنسانية (A/59/93 و A/59/374). ويلاحظ وفدي مع شعور بالقلق النطاق والعدد الكبيرين للكوارث الطبيعية التي حصلت في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، وهي الكوارث التي أضرت بأكثر من ٢٨٤ مليون شخص وسببت دمارا ماديا فاقت قيمته ٦٥ بليون دولار. ويسرنا أن الاستجابة الحسنة التوقيت والفعالة من الحكومات والمجتمع الدولي لهذه الكوارث ما زالت جوهرية في إنقاذ الأرواح وتخفيف آثار هذه الكوارث. كما أننا نؤيد جهود الأمم المتحدة لتوسيع مشاركة الدول الأعضاء في شبكة المنظمة للاستجابة للكوارث فضلا عن تعزيز نهج إقليمي للاستجابة للكوارث الطبيعية.

وتدل ضمنا الاتجاهات الحالية في التحضر والتدهور البيئي وتغير المناخ على أن حالات الطوارئ الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية سيستمر انتظامها وكثافتها في الازدياد. وفي هذا الصدد، فإننا بوصفنا دولا أعضاء بحاجة إلى تحسين استجابتنا وقدراتنا وتأهبنا بغية خفض التعرض للخطر. ونحن بحاجة إلى الاستمرار في تحسين قدرات إدارة الكوارث وتعزيز القدرات الإقليمية بينما نعتنق مبدأ الحد من أخطار الكوارث بوصفه مبدأ أساسيا.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى مسألة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى عدد لا يحصى من الأشخاص الذين يمرون بكارثة إنسانية أو يخرجون منها أثارها الصراع أو الأسباب الطبيعية. وبينما أؤكد على تقدير وفدي للأمم المتحدة على دعمها للعدد الذي لا يحصى للأشخاص المتضررين بالكوارث الطبيعية والناجمة من النشاط البشري، فإننا نشعر بالقلق لأن المستوى العالمي لتمويل العمليات الإنسانية كثيرا ما يبقى غير واف، وبخاصة في البلدان الأفريقية، حيث حجم المشكلة كبير. وإضافة إلى هذا، فإن المسألة الأساسية في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية هي أن الأموال كثيرا ما تكون غير وافية لتنفيذ البرامج.

وتود إندونيسيا التأكيد على أهمية تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وذلك بموافقة البلدان المتأثرة ووفقا للمبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد، التي يضمنها القانون الدولي، ويؤكدها قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. ومن شأن ذلك أن يساعد البلدان في جهودها لبناء القدرات وفي تنبؤ حدوث الكوارث الطبيعية والإعداد والاستجابة لها.

وعلى مر الأعوام تعمق الوعي الدولي بالمشاكل الإنسانية إلى حد كبير. وفي هذا الصدد حسنت حكومات كثيرة استعدادها، على سبيل المثال، في تسهيل عودة وإعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا.

ولسوء الحظ لا يمكن قول نفس الشيء فيما يتعلق بالحالة في فلسطين. فعلى الرغم من استمرار تفاقم الوضع الإنساني هناك، فإن وكالات الأمم المتحدة تستمر في تقديم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني. وتقدم هذه المساعدات في ظل ظروف معقدة، تتميز بالإغلاق وحظر التجول والغارات وغيرها من التدابير المفروضة من قِبل الجيش الإسرائيلي، التي تؤثر جميعها سلبيا على رفاهة الشعب الفلسطيني وتعيق جهود الأمم المتحدة. وتضم إندونيسيا نفسها إلى مجتمع الأمم في دعوة حكومة إسرائيل إلى وقف جميع هذه الأعمال التي تنتهك حقوق الفلسطينيين في أرضهم، وإلى التقيد الدقيق بأحكام القانون الدولي وإلى تنفيذ خارطة الطريق.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب التأكيد على أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ينبغي أن يبقى وكالة إنسانية صرفة وليست سياسية. ويجب ألا تقدم المساعدات الإنسانية إلا عندما يوافق البلد المتضرر، ومن خلال احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. ويجب أن نحافظ على الممارسة المتبعة في أن الدولة المتضررة هي صاحبة الدور الأساسي في تنسيق جهود الإغاثة الإنسانية، وأن تقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الدعم عندما تطلبه الدولة.

السيد كوليك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشيد بالأمين العام على التحليل الشامل والتوصيات العملية التوجه المتضمنة في تقريره عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/59/93).

ويلاحظ وفدي مع الرضا التوسع الذي شهدته أنشطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهود لتعزيز دور اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات كإحدى الآليات الرئيسية لتنظيم السياسات وتوحيد استجابة وكالات الأمم المتحدة.

وبالرجوع إلى تطورات العام الماضي، فإن المرء لا يسعه إلا أن يقر باستمرار التحديات الإنسانية الخطيرة. ويمكن أن نشير مرة أخرى في هذا الصدد إلى تقييد الوصول إلى الحالات الإنسانية، وعدم الامتثال إلى القانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية، واستمرار الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، ولكن من المزعج أكثر حتى من ذلك هو أن الشواغل الإنسانية مثل انتشار متلازمة نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والاستغلال الجنسي وسوء معاملة المدنيين في الأزمات الإنسانية ما زالت تلقي بظلالها الكئيبة.

إن وفد بلدي يقدر التقدم المحرز في تعزيز استجابة الأمم المتحدة في مجالات الاستعداد لحالات الطوارئ ووضع الخطط البديلة وإدارة الكوارث، سواء على مستوى المنظومة بمجموعها أو على المستوى الميداني.

وكما أكد تقرير الأمين العام، شهد العام الماضي الفقدان المأساوي لعدد من أفراد الخدمة الإنسانية، والازدراء المرعب لعملهم ودورهم الخاص. ولا يمكن احتمال هذا المناخ من انعدام الأمن. وينتهز وفدي هذه الفرصة لحث الحكومات والأطراف المعنية على ضمان سلامة وأمن الموظفين الإنسانيين بشكل كامل والمقاضاة القانونية للمسؤولين عن القيام بهجمات ضد أفراد الأمم المتحدة.

وتشعر أوكرانيا بالقلق إزاء تفشي وباء الإيدز في حالات الأزمات الإنسانية، وهو التفشي المرعب الذي يزيد من معاناة السكان المدنيين. ومن المزعج بشكل خاص أن مرض الإيدز الذي يرافق المجاعة والكوارث الطبيعية يجر أجزاء متزايدة من الأمم إلى الفقر المدقع. وفي هذا السياق، نود التشديد على الحاجة إلى كفالة التنفيذ الكامل والفعال لإعلان الجمعية العامة للالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي يمهد الأرضية ويضع جدول الأعمال للتصدي الحازم لهذه الآفة في حالات الصراع. إن إدخال الاعتبارات المتعلقة بالإيدز في البرامج الإنسانية، بدءا من النداءات الموحدة وانتهاء بخطط العمل الإنسانية، أمر أساسي لتسهيل الاستجابة الشاملة لوباء الإيدز في حالات الطوارئ.

إن جهود التصدي لهذه المشكلة ستكون أكثر نجاحا إذا عززت بإجراءات ملموسة من جانب الدول الأعضاء، وبخاصة من خلال تطوير استراتيجيات وطنية تعالج انتشار فيروس الإيدز بين العاملين الإنسانيين وأفراد حفظ السلام الدوليين. وأوكرانيا، بوصفها أحد البلدان الرئيسية المتبرعة

بالقوات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كانت من بين الدول الأولى التي أدخلت التوعية حول الإيدز والوقاية منه والسلوك السليم في التدريب السابق لنشر وحداتها في عمليات حفظ السلام.

وفيما يتعلق بمسائل تمويل العمليات، يلاحظ وفد بلادي مع التقدير التقارير بشأن التقدم المحرز في بعض النواحي المنضوية تحت مبادرة المنح الإنسانية السليمة. ونرحب بتطوير إطار ومصفوفة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات، وبالعمل على تعريف مشترك لما تشكله المساعدة الإنسانية والعناصر المكونة لها. وفي رأينا أنه مما لا يقل أهمية ضمان الإدارة الفعالة للمساعدات المقدمة وتوجيهها إلى المجالات ذات الأولوية.

ونود أن نشدد كذلك على الحاجة إلى الجمع على نحو أفضل بين المساعدة الإنسانية واستراتيجيات التنمية الطويلة الأجل. وإنشاء آلية دائمة مؤلفة من أمانات اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للسلم والأمن، لا يمثل سوى استجابة جزئية إلى الحاجة إلى ضمان الانتقال الفعلي من الإغاثة إلى التنمية. ولذلك، ينبغي القيام بمزيد من الاستكشاف للطرق المؤدية إلى تعزيز التعاون بين الوكالات الإنسانية والمؤسسات الإنمائية.

وبصدد الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، لا يسعني إلا أن أشير إلى خبرة أوكرانيا في تخفيف أثر عواقب كارثة تشيرنوبيل. والآن، بعد مرور أكثر من ١٨ عاما على تلك الحادثة الفاجعة، ما زالت آثار تلك الكارثة على حياة الملايين من الناس الذين وقعوا تحت تأثيرها تشكل تحديا هائلا لبلدي. ويعتقد وفدي أن ما حدث مؤخرا من نقل وظائف التنسيق لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتشيرنوبيل، من مفوضية الشؤون الإنسانية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيؤدي إلى دعم حشد الموارد وسيعزز أثر الأنشطة البرنامجية في هذا الميدان. ويحدونا أمل كبير بأن يستمر دعم مجتمع المانحين لتمويل مشاريع التنمية والصحة في الميدان.

وإذ نعلق أهمية خاصة على دور الأمم المتحدة في تعزيز الاستجابة الدولية لعواقب كارثة تشيرنوبيل، فإن أوكرانيا، ومعها وفود معنية أخرى، بادرت بالإعداد لعقد جلسة عامة خاصة، في ربيع العام ٢٠٠٦، في إطار الدورة الستين للجمعية العامة، بهدف تكريم ضحايا كارثة تشيرنوبيل ولتوعية الرأي العام بشأن العواقب الطويلة الأجل لتلك الكارثة.

ونأمل أن هذه المبادرة ستلقى التأييد من جميع الدول الأعضاء، ونشجع ممثلي المجتمع المدني والقطاع العام ومجتمع المانحين، على تعزيز الجهود للتصدي للعواقب المتصلة بكارثة تشيرنوبيل. وآمل في أن تدعم جميع الدول الأعضاء هذه المبادرة وأشجع ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص ومجتمع المانحين على تكثيف جهودهم في التصدي للمشاكل المتعلقة بتشيرنوبيل.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن ينوه بشكل خاص بالدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية. ومن أمثلة الفترة الماضية، يسعدني أن أذكر أن اتحاد تشيرنوبيل الدولي للمنظمات غير الحكومية الذي يتخذ أوكرانيا مقرا له، ويضم ٧ ملايين شخص من المتأثرين بكارثة تشيرنوبيل، قد قدم جائزة سفير الرحمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقديرا لجهوده البارزة الرامية إلى تخفيف وتقليل العواقب الطويلة الأجل لكارثة تشيرنوبيل.

السيد سوفورد (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): في أماكن عديدة جداً حول العالم، تتأثر المجتمعات اليوم بالأزمات والكوارث الطبيعية والصراع. وهذا له تكلفة بشرية، ولكنه يؤخر التنمية أيضاً ويقوض الجهود التي تبذل

لتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ولا تزال أستراليا تقدم دعماً سريعاً وسخياً للناجين من الأزمات والكوارث، في منطقتنا وعلى صعيد عالمي. ونساهم في جهود الغوث في حالات الطوارئ أينما حدثت، ولكننا نعطي أعلى الأولويات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي منطقة كثيراً ما تتعرض للخراب من الكوارث الطبيعية، كما أنها ليست محصنة من الصراع. وتركز الدول الأعضاء على أفضل طريقة لكفالة تلبية الاحتياجات الإنسانية بأكثر الطرق كفاءة. وأود أن أبرز سبع قضايا تعتبرها أستراليا أساسية في هذا الميدان.

المسألة الأولى هي حماية المدنيين. تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين المتضررين بالصراع المسلح على عاتق الحكومات الوطنية. ومن المحزن أننا لسنا بحاجة أن ننظر إلى أبعد من دارفور لنرى الدليل كيف أصبح العنف، خاصة العنف الجنسي، أسلوباً متعمداً لإرهاب المجتمعات. فاستخدام الاغتصاب في الصراع مقيت بشكل خاص.

والمسألة الثانية هي تحسين أمن العاملين في مجال الشؤون الإنسانية وتيسير وصولهم. لا يمكن تقديم المساعدة الإنسانية إذا لم يتمكن مقدموها من العمل بأمان. ولكن طبيعة العمل في مجال الشؤون الإنسانية في حد ذاته تعني أنه غالباً ما تمس الحاجة إليه في مناطق ينعدم فيها الاستقرار. ويتمثل التحدي في إدارة حالة الخطر بفعالية. ونحن نعرف أن الأمين العام جعل هذه المسألة أيضاً مسألة ذات أولوية لدى نظره في تدابير جديدة لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة.

والمسألة الثالثة هي أنه يجب أن ندمج المساعدة الإنسانية في استجابة الأمم المتحدة الأوسع لحالات الطوارئ المعقدة، ولكن يجب أن يتم الدمج على نحو يدعم المبادئ الإنسانية. وتوجد حاجة لمزيد من العمل لتحديد البعثات المتكاملة، وتقييمها وجعلها قادرة على العمل على نحو أفضل. ومن دواعي سرور أستراليا أنها تدعم الاستعراض الذي يعالج هذه المسائل فقط، والذي سيشترك في إجرائه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

والمسألة الرابعة هي استخدام الاستجابة للطوارئ الإنسانية لتمهيد الطريق للانتعاش والإعمار. فإنقاذ الأرواح مجرد بداية. ويجب أن يكون الانتعاش أولوية تتشاطرها الجهات الفاعلة في ميدان الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام والأمن. ونحن نؤيد تركيز الأمم المتحدة على الانتقال من الغوث إلى التنمية وحريصون على الإسهام بنشاط في المناقشات المتعلقة بهذه القضايا.

والمسألة الخامسة هي إيجاد سبل أكثر فاعلية للاستجابة للكوارث الطبيعية، والوقاية منها وللاستعداد لها وتخفيف آثارها، ولإدماج تخفيف مخاطر الكوارث في استراتيجيات التنمية الوطنية – وهذه نقطة أساسية للمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، الذي سيعقد في السنة القادمة في اليابان.

والمسألة السادسة هي أنه يجب أن نواصل تعزيز نظام تنسيق الشؤون الإنسانية. مرة أخرى، مع أنه أحرز بعض التقدم، فإن أحداث دارفور في وقت سابق من هذا العام، حيث تدافعت الوكالات لتلبية الاحتياجات الإنسانية الضخمة، تبيّن أنه لا يزال متسع للتحسين موجودا، بخاصة في مجال الاستعداد.

والمسألة السابعة والأخيرة، هي أنه يجب أن نضمن التقييم السليم للجوانب الجنسانية، وأن نضمن إدماجها في التخطيط للعمل الإنساني وتنفيذه وتقييمه. ونسلّم أيضاً بالدور الهام جداً الذي تقوم به المرأة في بناء السلام. ولإيجاد حلول تؤدي إلى السلام الدائم، يجب أن نجد سبلاً أفضل

للاستفادة من إمكانيات المرأة بوصفها عاملاً من عوامل التغيير الإيجابي.

في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أكدت أستراليا على دعمها لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ولدوره. وأود أن أكرر هنا اليوم التعبير عن ذلك الدعم. ونتطلع إلى استمرار العمل مع هذا المكتب ومع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال الشؤون الإنسانية، داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. ويجب أن تكون أهدافنا الجماعية تعزيز السياسة الإنسانية والدفاع عن الجوانب الإنسانية، وزيادة فعالية وتأثير البرامج الإنسانية، وتحديد سبل لرصد أدائنا بفعالية. ومن الطبيعي أن الهدف النهائي لجميع هذه الأعمال تحسين النتيجة بالنسبة للناس المتضررين من الصراعات أو الأزمات أو الكوارث.

السيدة فيلر (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود تكرار تقديم التعازي للشعب الفلسطيني، التي قدمها رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوفاة الرئيس ياسر عرفات.

تسببت الأعاصير في وفاة أكثر من ٢ ٥٠٠ شخص أثناء موسم الأعاصير، التي اجتاحت منطقة البحر الكاريبي قبل أقل من شهر تقريباً، بالإضافة إلى آلاف الجرحى والدمار الكامل تقريباً الذي لحق بالبنى التحتية. ونعرف أن معظم الوفيات حدثت بين أفقر شريحة من شرائح السكان، لم يكن في إمكانها الوصول إلى المعلومات أو الخدمات الأساسية.

في الشهور الإثني عشر الماضية، تضرر نحو ٢٨٥ مليون نسمة من الكوارث الطبيعية، وبلغت الخسائر في الممتلكات نحو ٦٥ بليون دولار. هذه أرقام مقلقة للغاية، لأنه، على نحو خاص على الرغم من جهود المجتمع الدولي الضخمة، ازداد تكرار حدوث هذه الكوارث ازديادا ملحوظا – وازداد معه عدد الضحايا.

من الحيوي أن نتوقف عن مجرد رد الفعل على الحالة، وأن نضع خطط عمل محددة طويلة الأجل. وكما هو الحال في ميادين أخرى كثيرة، قدرتنا على الاستجابة للكوارث الطبيعية ستتحسن على نحو يتناسب مع الجهود التي نبذلها لتشجيع التنمية. وفي هذا الصدد، وكجزء من استراتيجية شاملة، يتعين أن نركز جهودنا، بوصفنا دولا ومجتمعا دوليا، على ضمان الوصول الكامل للخدمات الصحية الأساسية والتعليم والمعلومات لأكثر السكان تهميشا.

ستقاس فعالية آليات الإنذار المبكر بمدى إشراكها أعضاء المجتمعات في المناطق المتعرضة للكوارث، بخاصة المجموعات الضعيفة بشكل خاص بسبب الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي.

يؤكد وفدي مجدداً على مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة، وهي المبادئ التي تحكم تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية وفي حالات الطوارئ المعقدة على حد سواء. ونعتقد أيضاً أن المسؤولية الرئيسية عن بدء المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتوفيرها في أراضي أية دولة تقع على عاتق تلك الدولة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تزيد البلدان مساعيها لإنشاء القنوات الصحيحة، على الصعيدين الوطني والمحلي، لضمان إيصال المساعدة إلى الضحايا بسرعة وكفاءة، وضمان وصول العاملين غير المقيد في تقديم المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة.

وبالمثل تقع على عاتق الدول، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية، مسؤولية تحديد المساعدة الإنسانية اللازمة بالضبط لتجنب تدفق المساعدة على نحو غير متحكم به، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى فشلها في تحقيق الغرض منها.

وفي نفس الوقت، تحديد جدول زمني لتقديم المساعدة الدولية نقطة رئيسية أخرى. فذلك من شأنه أن يكفل توفير موارد لمرحلة الإعمار، بما في ذلك المسائل التي لها أهمية رئيسية، مثل منع انتشار الأوبئة وإعادة البناء، وقبل كل شيء، توفير ظروف عيش كريم للضحايا.

ويتعين على الأمم المتحدة، بخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقوية قدراتها على القيادة والتنسيق فيما يتعلق بمساعي المجتمع الدولي في هذا الصدد. ونعتقد أن من المهم التسليم بالدور الهام الذي تقوم به في هذه الحالات وسائط الاتصال والمنظمات غير الحكومية. ولهذا السبب، نعتقد أن من الضروري، في حالة وقوع كوارث طبيعية وكوارث من صنع الإنسان، فتح قنوات اتصال بجميع الجهات الفاعلة التي تشارك في الوقاية وإعادة البناء، لتشاطر الخبرات ومواءمة المؤشرات التي تستخدم لقياس تأثيرات الكوارث واتخاذ إجراء شامل.

ليس سراً خافياً على أحد أن زيادة عدد الكوارث الطبيعية يتصل اتصالاً مباشراً باستمرار تدمير بيئتنا. ولذلك، من الضروري أن نبدأ في تنفيذ خطط وطنية لحماية البيئة، وكذلك لكفالة إدارة الموارد الطبيعية بفعالية. ويود وفدي أن يناشد جميع الدول أن توقع وتصادق على المعاهدات الموجودة في هذا الميدان، بخاصة بروتوكول كيوتو، الذي من شأن تنفيذه أن يسهم إسهاما كبيرا في جعل نظامنا البيئي مستقراً.

أخيراً، أود أن أشدد على أن المساعدة الإنسانية عمل جماعي. ويجب أن تنفذ وفقاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ونادرا ما يبدي المجتمع الدولي ذلك القدر من التضامن الذي يظهره في حالات الكوارث الطبيعية، حيث تتخذ المصالح السياسية وغيرها مرتبة ثانية. وينبغي أن ينسحب هذا النموذج على سائر الحالات الإنسانية الطارئة. وعلينا أن نستمر في مضاعفة جهودنا لوضع استراتيجية أكثر وضوحا وفعالية من أجل تجنب المآسي التي يمكن أن نمنع وقوعها.

السيد باتار (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تعازينا باسم حكومة وشعب منغوليا للأسرة المفجوعة والشعب الفلسطيني بوفاة الأب والزوج والقائد، الرئيس الراحل ياسر عرفات.

ويود وفدي أن يحيي الأمين العام على تقاريره عن بنود جدول الأعمال التي يجري النظر فيها الآن. وتؤيد منغوليا البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد شهد العقد الماضي تزايدا في الكوارث الطبيعية التي وقعت على الصعيد العالمي. وازدياد عدد القتلى من جراء الكوارث الطبيعية بمعدل سبعة أضعاف خلال العام ٢٠٠٣، بالمقارنة مع العام السابق، هو بمثابة تذكرة مؤلمة بالقوة الهائلة للكوارث الطبيعية. وشهد العام المنصرم أشكالا مختلفة من الكوارث الطبيعية التي حلت بمختلف مناطق العالم، وخاصة في البلدان النامية. ووفقا لتقرير عام ٢٠٠٤ عن الكوارث الطبيعية في العالم ، فإن عدد قتلى الكوارث التي وقعت في بلدان متقدمة في تنميتها البشرية بلغ ٤٤ شخصا في كل حالة، مقابل ٣٠٠ شخص قتلوا في كل حالة وقعت في بلدان ذات مستويات متدنية في التنمية البشرية. ولكن عندما تقع الكوارث الطبيعية فإنها لا تفرق بين البلدان الغنية والفقيرة. والكوارث هي تحد إنساني وعائق في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن العمليات الإنسانية وعمليات الحد من الكوارث تمثل واحدة من الوظائف الأساسية للأمم المتحدة. والدور الذي تؤديه الأمم المتحدة، دفاعا عن مبادئ الحياد والنزاهة والمبادئ الإنسانية واحترام سيادة الدول أثناء الأنشطة

الإنسانية، له أهمية بالغة. وينبغي أن تحل المشاكل الإنسانية من خلال التعاون الدولي والنهج المشترك.

إننا نتشاطر الاهتمام إزاء ازدياد مشاركة المنظمات التجارية والقوات العسكرية في أنشطة الإغاثة. وينبغي أن تدرس بعناية مسألة أهمية المساعدات الإنسانية وتقديمها من جانب أطراف فاعلة عسكرية.

إننا نرحب بجهود الأمم المتحدة من أجل الاستجابة للكوارث بشكل متسق وفعال عن طريق إدماج تدابير الإغاثة العاجلة بالاستراتيجيات الطويلة الأمد لمنع الكوارث. وإن تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية والإغاثة الطارئة في حالات الكوارث من جانب الأمم المتحدة يعتمد إلى حد كبير على زيادة الدعم المقدم من مجتمع المانحين بنطاقه الواسع. وتحتاج الأمم المتحدة حاليا إلى زيادة استكشاف الآليات التي تضمن توفير الموارد الكافية للأنشطة الإنسانية. وتؤيد منغوليا مبادرة العطاء الصالح للمساعدة الإنسانية وتشدد على أهميتها.

إن أخطار الطبيعة لا يمكن تجنبها، ولكن يمكن إلى حد كبير التقليل من آثارها المثيرة عن طريق الاستعداد الملائم وتدابير الحد من المخاطر، بما في ذلك التثقيف وتطوير التكنولوجيا وتخطيط استغلال الأراضي وحماية البيئة. ووضع المؤشرات والمعايير لرصد وتقييم الاستجابة للكوارث الطبيعية، على المستويات الوطنية والإقليمية، قد يكون عملا مفيدا كجزء من جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن استخدام التكنولوجيا الحديثة، وخاصة شبكة الإنترنت، وأنظمة الإنذار والتحذير في مرحلة مبكرة ينبغي زيادة استكشافها وتشغيلها في الميدان. ونرحب بالبرنامج الجديد لتعزيز الإنذار المبكر الذي أسس في بون تحت إشراف الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

وقد شهد العام المنصرم أحداثا مقلقة ومثيرة تعرض فيها العاملون الإنسانيون للهجمات المباشرة بينما كانوا يؤدون واجبهم النبيل. والسلامة والأمن هما من الشروط الأساسية لتقديم المساعدة الإنسانية. وفي ما يتعلق بالتدابير الوطنية المتخذة لمنع وقوع حوادث أمنية لها صلة بموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والتصدي لها، فقد انضمت منغوليا في شباط/فبراير إلى الاتفاقية الخاصة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

إن منغوليا عرضة لمختلف الكوارث الطبيعية مثل العواصف الثلجية الشديدة والجفاف والفيضانات والزلازل. وفي بداية الألفية الجديدة كانت منغوليا قد تعرضت، خلال ثلاث سنوات متتالية، لجفاف شديد في الأرياف أثناء الصيف، ولشتاء مصحوب بالكوارث. وتلقت المواشي ذات الأهمية الحاسمة للاقتصاد ضربة مدمرة، وما زال البلد يحاول النهوض من تلك الكارثة. وتشكر منغوليا الأمم المتحدة والمانحين الآخرين على المساعدات المقدمة وعلى الاستجابة إلى النداء الذي وجهته الأمم المتحدة وحكومة منغوليا خلال تلك الفترة.

وعلاوة على ذلك، أود أن أسجل تقديرنا لعمل الأمم المتحدة في تعزيز وتطوير مختلف أدوات الاستجابة للكوارث بهدف تقديم المساعدة ودعم القدرة الوطنية على الاستجابة لها. وأود أن أشير هنا، بشكل خاص، إلى المشروع الذي يجري العمل به من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء دوليين آخرين لتطوير استراتيجية طويلة الأمد، وبناء القدرة المؤسسية في منغوليا لحسن الاستعداد للكوارث وإدارة التعامل معها.

وقد اتخذت منغوليا خطوات هامة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فقد نقلنا إدارة التصدي للكوارث من القوات العسكرية إلى السلطة المدنية، وذلك باعتماد القانون

الجديد الخاص بالحماية المدنية، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وبإنشاء الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

وما زال بناء قدرات الاستجابة للكوارث الطبيعية في منغوليا في حاجة إلى المزيد من التحسينات. والأهم من ذلك أن الشعب هو الذي ينبغي أن يكون مستعدا، لأن نجاحنا سيقاس بمدى الحد من اعتماد الشعب على العطاء والنداءات، وبقدرته على خلق مصادر العيش التي يختارها بدون خوف من الكوارث.

وتقدر حكومة منغوليا زيارة فريق الأمم المتحدة الجاهز لتقييم الكوارث والتنسيق، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي قيَّم قدرة بلدي على الاستجابة. وكانت التوصيات الواردة في تقرير الفريق قيِّمة وعملية من أجل تحسين أنظمة الاستجابة للكوارث.

وقد أخذنا علما بتحذير الفريق من أن الكارثة الطبيعية التي قد يكون لها أشد الأثر هي احتمال وقوع زلزال في عاصمة منغوليا، أولان باتار، التي تقطنها نسبة عالية من مجموع سكان البلد. ولذلك، نتطلع إلى التعاون مع شركاء المساعدة الدولية في بناء القدرة على الإنقاذ في المدن في منغوليا.

وفي الختام، يود وفدي أن يعبر عن تأييد بلدي الكامل للأمم المتحدة في أداء مهماتها لإنقاذ الأرواح في الميادين الإنسانية وعن تعاونه الكامل بهذا الشأن. ويعتقد وفدي أن المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، في كوبي، اليابان، سيكون معلما بارزا في الارتقاء بمصلحتنا المشتركة في الحد من الكوارث وتقليل آثارها. ومنغوليا مستعدة للمشاركة النشطة في ذلك المؤتمر.

السيد كامانزي (رواندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أحذو حذو الوفود الأخرى في التعبير عن تعازي حكومتي للسلطة الفلسطينية وأبناء الشعب الفلسطيني بوفاة قائدهم، الرئيس ياسر عرفات.

ويود وفد بلدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والبيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الجمعية العامة تعلم أن الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا، عام ١٩٩٤، قد مزقت النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلد. وبعد مرور عشرة أعوام منذ ذلك التاريخ، وبفضل الجهود النبيلة والحثيثة لحكومة رواندا وبعض أعضاء المجتمع الدولي، تم إحراز تقدم في الميدانين الاقتصادي والسياسي.

لكن أضعف فئات مجتمعنا، وهم الناجون من الإبادة الجماعية، وبخاصة الأيتام والأرامل وضحايا العنف الجنسي، ما زالوا يعانون من آثار الإبادة الجماعية ويعيشون حياة بائسة يشوبها الفقر والمرض وانعدام الأمل.

لقد عملت حكومة رواندا دون كلل لتحسين ظروف حياة وصحة الناجين من الإبادة الجماعية. ومنذ عام ١٩٩٤، خصصت الحكومة نسبة ٥ في المائة من نفقاتها السنوية لمساعدة مجموعات الناجين من الإبادة الجماعية. ولكن الجمعية العامة تدرك أن لدى رواندا إمكانيات محدودة. وبينما نعترف بالدعم الذي قدمه لنا المجتمع الدولي في هذا المجال لحد الآن، ونقدره، نود أن نسجل أن الظروف المعيشية للناجين من الإبادة العرقية ما زالت بائسة.

لهذا نود، باسم حكومة وشعب رواندا، أن نناشد الدول الأعضاء دعم مشروع القرار الذي ينوي الاتحاد الأفريقي أن يقدمه تحت البند ٣٩ (أ) والمعنون: ”تعزيز

تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ''.

أخيرا، نظرا للحالة الخطيرة للناجين من الإبادة الجماعية، تود حكومتي أن تناشد أعضاء الجمعية العامة أن يشرعوا النظر في كيفية عملهم مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لدعم الناجين من الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤.

السيد زينا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي، اسمحوا لي أن أعرب عن عميق حزني لوفاة القائد العظيم، الرئيس ياسر عرفات، وأن أعرب عن تعازيّ لشعب وحكومة وأسرة الرئيس الراحل.

وأود أن أعبِّر عن خالص شكري للأمين العام على تقريره المفيد والمعنون ''تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ''، الذي ورد في الوثيقة A/59/93. وأود أن أشاطر الجمعية خبرتنا في تقديم المساعدة الإنسانية في مجال التنسيق والانتقال من الإغاثة إلى التنمية والشراكة.

لا بد لنا من التذكير بأن الجفاف المتكرر في إثيوبيا جعل ١٣,٢ مليون شخص عُرضة لأزمة غذائية حادة في عام ٢٠٠٣. غير أنه تم الحد من الأزمات الغذائية فعليا، من خلال الجهود المنسقة والتعاونية التي بذلتها حكومة إثيوبيا ووكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة وجماعة المانحين والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى. لذلك، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر كل شركائنا على تعاونهم وشراكتهم في مساعدة إثيوبيا على اجتناب الأزمة الغذائية التي كانت تهددها في عام ٢٠٠٣.

وبالرغم من النشاطات الجمّة التي تم القيام بها بغية عكس مسار الحالة التي كان يحتمل أن تصبح فتاكة في عام ٢٠٠٣، ما زالت الكوارث الطبيعية تعرقل جهودنا الرامية إلى التخفيف من آثار الجفاف. وحسب تقييم قام به فريق الأمم المتحدة المتعدد الوكالات، تبقى نسبة ١٠ في المائة من السكان، أو ما يعادل ٨ ملايين نسمة تقريبا، معرّضين للخطر ويحتاجون إلى المساعدة الغوثية الطارئة. وبناء على ذلك التقرير، فقدت المحاصيل في أجزاء عديدة من البلاد نظرا للأمطار القليلة خلال الموسم المسمى ''البلغ''.

وتشكِّل عدة مناطق مصدر قلق خاص، بما فيها منطقة صومالي شرق وغرب هارارغي ومنطقة الأمم والوطنيات والشعوب الجنوبية. وإن بعض أجزاء منطقة الأمم والوطنيات والشعوب الجنوبية التي كانت أشد تضررا بفعل جفاف عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، معرّضة لخطر كبير مرة أخرى. ولقد كان محصول هذا الفصل في منطقة الأمم والوطنيات والشعوب الجنوبية هو الأضعف، حيث سجّل خسارة في المردود تتراوح بين ٥٠ و ٩٠ في المائة. وأُفيدَ أن الحالة المادية للماشية هي حاليا جيدة بصفة عامة، نظرا لتوفر المحاصيل الضائعة كموارد لتغذية المواشي، بالإضافة إلى الأمطار المتقطعة، غير أن مدة استمرار هذه الظروف ليست مؤكدة. وبشكل عام، إن آفاق الأمن الغذائي ضعيفة جدا. وحسب تقييم الفريق المتعدد الوكالات، يبلغ المطلوب ما يقارب ٥٠٠ ٠٠٠ طن متري من المساعدات الغذائية.

في مجال المتطلبات غير الغذائية، من الضروري إيجاد طريقة فعالة لإجراء التقييم. وفي ذلك الصدد، يتعين تعزيز التنسيق بشأن تقييم المتطلبات غير الغذائية وتحديد الاحتياجات فضلا عن تعبئة الموارد لبناء القدرات. وحتى يكون لدينا نظام إداري أكثر وضوحا لتقييم وتنفيذ ورصد المساعدة غير الغذائية، من الضروري تعزيز التنسيق بين الحكومة والأطراف المعنية الأخرى، بما فيها وكالات الأمم المتحدة.

يجب معالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وقضايا الإنعاش وحماية الأصول والتنمية المستدامة في المناطق المتضررة في بلدي. وفي ذلك الصدد، واصلت الحكومة بذل قصارى جهودها للتخفيف من آثار الجفاف المتكرر. وتواصل الحكومة بذل الجهود دون كلل للتخفيف من آثار الجفاف، بإصدار ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وتنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي، وتعزيز نظام الإنذار المبكر. وفي هذا الصدد، تغتنم حكومة بلادي هذه الفرصة لتشكر المجتمع الدولي على دعمه السريع لحلولنا الطويلة الأجل، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٤. كما أننا، في هذا الإطار، نشيد بمجموعة البلدان الثمانية على بيان التزامها خلال الاجتماع السنوي الأخير بوضع حد للمجاعة في إثيوبيا والقرن الأفريقي.

أخيرا، وتأكيدا لأهمية الشراكة، اسمحوا لي أن أطلعكم على ما قاله رئيس وزراء إثيوبيا مؤخرا بخصوص خطة عمل إثيوبيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي ذات صلة بالجوع:

”لقد اتفقنا مع شركائنا في التنمية على أن المزارعين سيحتاجون دعما في حدود ٥٠٠ مليون دولار سنويا لمدة خمس سنوات، إن أردنا أن نحقق غايتنا المتمثلة في ضمان الأمن الغذائي خلال تلك الفترة. وثمة إدراك أيضا أنه ينبغي للحكومة الإثيوبية أن تغطي نسبة ٤٠ في المائة من التكاليف من دخلها. وقد خصصنا في آخر ميزانية لنا ما يفوق مبلغ ٢٣٠ مليون دولار، أي ما يعادل أكثر من نسبة ٤٠ في المائة من التكاليف المطلوبة. كما أن العديد من شركائنا في التنمية شرعوا في الاستجابة بسرعة وبسخاء. وطالما نقوم بالجزء الموكول إلينا، فإنني على ثقة من أن التنفيذ سيكون بنفس جودة الاستراتيجية التي وضعناها وإننا، تبعا لذلك، سنتمكن من بلوغ غايتنا المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي خلال خمس سنوات“.

وقد قدمت إثيوبيا مشروع قرار في إطار هذا البند، ونحن نعوّل على مساندة جميع الدول الأعضاء.

السيد شاحام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إن إسرائيل تفهم أن اليوم هو يوم حزن عميق لجيراننا الفلسطينيين. غير أن هذا اليوم يقدم أيضا فرصة لتجديد قوة الدفع في السعي إلى السلام بين شعبينا. ونحن نأمل أن جميع الأطراف ستنتهز هذه الفرصة كي تشكِّل معا مستقبلا أفضل.

إني سأقصر تعليقاتي اليوم على البند الفرعي ٣٩ (ج) من جدول الأعمال ”مساعدة الشعب الفلسطيني“.

إن إسرائيل تشاطر اعتقاد المجتمع الدولي بأن الناس جميعا، في الشرق الأوسط وغيره، ينبغي أن يستطيعوا أن يعيشوا حياة مزدهرة وكاملة، في أمن وسلم، وبمستويات من العيش جديرة بالكرامة البشرية لجميع الناس. وبالطبع فإن الشعب الفلسطيني لا يستثنى من ذلك. بل على العكس فإن إسرائيل مهتمة اهتماما خاصا بظروف جميع الجماعات المجاورة لنا، وخصوصا الفلسطينيين. إن الرفاه داخل أمة يساعد على إيجاد الانسجام بين الأمم. إن الشعب الفلسطيني ليس عدوا لنا إنما هو جارنا ونحن نسعى إلى أن نعيش معه جنبا إلى جنب في احترام وكرامة متبادلين. إن الإسرائيليين والفلسطينيين كليهما جديران بالعيش في أمن وسلم. ومعاناة كلا الشعبين مشكلة إنسانية، ويجب احترام حق كليهما في تقرير المصير.

في ظروف أمنية ذات صعوبة بالغة الشدة، تواصل إسرائيل بذل كل ما تستطيع لمساعدة الشعب الفلسطيني على سد احتياجاته الإنسانية. إن ذلك يتراوح من المساعدة

المالية والإنسانية المباشرة إلى المشاركة في المساعي المتعددة الأطراف إلى جانب أعضاء آخرين من المجتمع الدولي، والاعتبار الجاد الذي يولى للاحتياجات الإنسانية في سياق حتميات إسرائيل المتصلة بالأمن. ويجب ألا ننسى أن إسرائيل، في خاتمة المطاف، تفعل ذلك بينما تواجه حملة إرهاب فلسطينية وحشية ضد مواطنيها – حربا تئد أي فرصة للسلم، فتؤذي أذى بالغا الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي معا، ومعركة ضد الإرهابيين الذين لا يحترمون حياة ولا قانونا، والذين يعرّض عنفهم حياة الفلسطينيين أنفسهم تماما كما يستهدف أرواح الإسرائيليين.

وهذا الإرهاب لا يساعد الشعب الفلسطيني. إن الإرهاب هو الذي يسبب الصعاب، وليست الصعاب هي التي تسبب الإرهاب. إن الإرهاب هو عدو السلم وهو عدو الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على السواء. إن الإرهاب هو الذي يجعل المساعدة الإنسانية والتقدم نحو السلم على درجة عالية من الصعوبة. إن الإرهابيين هم الذين يتخفون بين صفوف المدنيين ويرون أن أية لفتة إنسانية إنما هي مجرد باب مفتوح إلى مزيد من الهجمات. إن هذه هي الحقيقة الصعبة التي يجب أن ينظر فيها إلى المساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني. إن التدابير الأمنية الإسرائيلية تقتضيها هذه الحقيقة، والحالة الإنسانية لا يمكن النظر فيها نظرة سوية دون تقدير السياق والأسباب التي أدت إلى قيامها.

إن التقرير الذي أمامنا يعترف ببعض إسهامات إسرائيل وتضحياتها، وكذلك ببعض المصاعب التي تواجهها، بسبب حاجتها الدائمة إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين واحتياجات الأمن للإسرائيليين. وكما يلاحظ التقرير في الفقرة ٧، ”ولم تعمل السلطة الفلسطينية على إنهاء العنف والإرهاب. كما أنها تقاعست عن إصلاح جهازها الأمني وفقا لما تنص عليه أحكام خريطة الطريق“. وبسبب ذلك، يقول التقرير في الفقرة ٩ ”ولا تزال الهجمات الإرهابية المدانة التي تقوم بها جماعات فلسطينية تعرِّض الإسرائيليين للمذابح والخوف“. ويلاحظ التقرير كذلك في الفقرة ٥٢ أن ” ... قد أظهر تحليل تلك البيانات وجود علاقة واضحة بين التطورات السياسية أو الأمنية وبين التقييد المشدد للحركة“، لأن هذه القيود ليست تعسفية، ولكن تأتي استجابة للإرهاب. وتبعا لذلك، كما يلاحظ التقرير في الفقرة ٨٨ ” ... من شأن اتخاذ السلطة الفلسطينية خطوات فعالة لتخفيف الهواجس الأمنية لإسرائيل أن ييسر هذه الجهود“ الرامية إلى تحسين ظروف الشعب الفلسطيني.

إن إسرائيل قد بذلت قصاراها، إلى جانب جماعة المانحين والمنظمات الدولية، لإسداء المساعدة للسكان الفلسطينيين. ومع ذلك، كما يلاحظ التقرير، فبمجرد أن تنفذ ترتيبات إنسانية جديدة، تجد جماعات الإرهاب طريقا لاستعمالها لمصلحتها، للقيام بهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين. ومن الأمثلة على ذلك، التي يناقشها التقرير، تهريب الإرهابيين في موعد سابق من هذا العام، كانوا متخفين في حاوية شحن – إلى ميناء إسرائيلي، حيث انطلقوا في هيجة من إطلاق النار، فقتلوا وجرحوا عدة مدنيين من الإسرائيليين.

وإلى أن تظهر زعامة فلسطينية راغبة في أن تعمل على إزالة الإرهاب الذي يقوض باستمرار الآمال في إقرار السلم في المنطقة وقادرة على ذلك العمل، ستعمل إسرائيل على مساعدة الشعب الفلسطيني، بينما تعمل على الحفاظ على سلامة مواطنيها. إن المشكلات باقية، وتواجه المآزق على ضوء استمرار التهديد الإرهابي، غير أن إسرائيل ملتزمة بتسهيل تحسين الوضع الإنساني وبالمساعدة على هذا التحسين.

ويسرّنا أن نقول إن إيرادات هذا العام تم تحويلها من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية في الموعد المقرر لها كل شهر، وبلغت ما يقرب من ٥٠ مليون دولار شهريا. وقد أوجدت إسرائيل علاقة عمل أشد فعالية بكثير مع المنظمات الإنسانية على أرض الواقع، كما أنشئت إجراءات تشغيلية جديدة عند نقاط التفتيش ونقاط العبور لتعجيل نقل الشحنات الإنسانية، مثل سيارات الإسعاف وما يشبهها. وبالإضافة إلى ذلك هناك محطات انتهائية خاصة للشاحنات، تعمل الآن بين الضفة الغربية وإسرائيل، لتوفير نظام مستديم من النقل للمحاصيل والسلع الأخرى.

زهاء ٢٥ ٠٠٠ عامل وتاجر فلسطيني يدخلون إسرائيل يوميا من الضفة الغربية وغزة، ويعمل زهاء ٢٠ ٠٠٠ آخرين في الجماعات الإسرائيلية داخل تلك الأراضي وفي الأماكن الصناعية المتاخمة لها. والتجارة مع إسرائيل تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من تجارة السلطة الفلسطينية. ونحن نشعر بمسؤولية ونعمل على أساس تلك المسؤولية إزاء جيراننا. والواقع أنه على الرغم من استمرار حملة الإرهاب، زادت التجارة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بمقدار ١٦ في المائة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٣. وفي مزيد من الجهد لتخفيف العبء الاقتصادي على الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من التحديات الأمنية المرتبطة بهذا الشأن، فإن إسرائيل تسهل النقل والعبور بين المناطق الفلسطينية والبلدان المجاورة – مثلا العبور من رفح إلى مصر والعبور على جسريّ داميا واللنبي إلى الأردن.

ولعل أهم مبادرة تنهض بها إسرائيل لتخفيف وطأة الحالة هي خطة فك الاشتباك. إن خطة رئيس الوزراء شارون الجريئة والشجاعة – التي صدّق عليها الكنيست، البرلمان الإسرائيلي، في الآونة الأخيرة – تنطوي على تفكيك المواقع المدنية والمنشآت العسكرية في غزة وشمال الضفة الغربية، بنهاية العام القادم. وهي تستهدف تحقيق الاستقرار في الوضع الإنساني والأمني، وتوفير مزيد من الأمن للإسرائيليين، وتوفير مزيد من التحكم للفلسطينيين بحياتهم وتسهيل مزيد من حرية الحركة للناس والبضائع.

وكما أقر المجتمع الدولي – بما فيه الجماعة الرباعية – فإن خطة فك الاشتباك يمكنها البدء السريع لعملية السلام والعودة بالطرفين إلى خط السير المتطلع إليه بموجب خريطة الطريق. ونحن نأمل أنه، عن طريق تسهيل مزيد من تقرير المصير للفلسطينيين وبحث الزعامة الفلسطينية على أن ترقى إلى مستوى التزاماتها وارتباطاتها، يمكن لعملية السلامة أن تقف من جديد على قدميها. من الممكن بل من الواجب الأمل في أن هذه المبادرة، مشفوعة بالعودة إلى خريطة الطريق، ستسهل شكلا حقيقيا من المساعدة لكلا الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وكما قال رئيس الوزراء شارون في بيانه عشية موافقة الكنيست على خطة فك الاشتباك في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر:

”لقد قُلت تكرارا وعلنا إني أؤيد إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وقلت تكرارا وبصريح العبارة إني مستعد للقيام بحلول توفيقية مؤلمة في سبيل إنهاء هذا الصراع المستمر والخبيث بين الذين يتناضلون على هذه الأرض، وإني سأفعل قصاراي لإقرار السلام. ....

”ليست لدينا رغبة في أن نمارس الحكم دوما على ملايين من الفلسطينيين ... . إن إسرائيل، التي ترغب في أن تكون ديمقراطية مثالية، لن تستطيع أن تتحمل مثل ذلك الواقع على مر الزمن. إن خطة فك الاشتباك تمثل إمكانية فتح باب إلى واقع مختلف“.

إن هذه التدابير كلها، والمساعدة الكبيرة من المجتمع الدولي، هامة – ولكن ليس منها ما يعد بديلا للسلام. فلا الشعب الإسرائيلي ولا الشعب الفلسطيني سيحققان الازدهار والأمن والكرامة التي يستحقانها إلى أن تنهي الاستراتيجية الوحشية للإرهاب والى أن يوجد التزام بحل القضايا المعلقة بروح من الاعتراف المتبادل والحلول الوسطى المتبادلة. ولا يمكن أن يحل السلام بدون زعامة فلسطينية مركزة على إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء وديمقراطية وخاضعة للمساءلة وسلمية، لا دولة تركز همها على إفناء دولة إسرائيل.

إن جزءا من المساعدة التي تقدم إلى الشعب الفلسطيني يجب لذلك أن ينطوي على جهد متضافر في وضع حد نهائي ولا رجعة فيه للاستراتيجية المفلسة خلقيا التي هي استراتيجية الإرهاب، التي سببت معاناة لا توصف لكلا الإسرائيليين والفلسطينيين. يجب أن تشجع تلك المساعدة نهجا يسعى إلى بناء مؤسسات فلسطينية ملتزمة بالتعايش وليس بالصراع. فبفضل زعامة يكون قد تم إصلاحها ومستعدة لتحمل المسؤولية وللتعامل مع ”حالة الضحية“ بوصفها حالة لا بد من إيجاد علاج لها، بدلا من كونها استراتيجية لا بد من مساندتها، سيجد الشعب الفلسطيني في إسرائيل شريكا راغبا ومسؤولا وملتزما بالتفاوض لتحقيق السلام، وفقا لعملية خريطة الطريق. هذا هو الدرب إلى السلام والأمن والاستقرار الحقيقية لكلا الشعبين، وهو الدرب الذي يجب علينا جميعا أن نعمل على سلوكه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٥ الصادر في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد باكليسانو (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر اسمحوا لي، يا سيدي الرئيس، أن أشكرك لإعطائي الكلمة في هذه الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تود أن تنتهز هذه الفرصة كي تشاطر باختصار، في البداية، آراءها بشأن بيئات اليوم التي تدور فيها الصراعات، والنُهُج التي أخذنا بها بقصد جعل العمل الإنساني أشد فعالية وأمانا.

إن بيئة الصراع اليوم يميزها أساسا عدد وتعقد الصراعات المسلحة غير الدولية، التي تحدث أحيانا بمشاركة خارجية. وفي بعض الأجزاء يحدث استقطاب متزايد. وهذا أمر يجعل قبول العمل الإنساني المستقل والمحايد صعبا للغاية، لأنه يولد الاقتناع بأن جميع الضالعين في مثل هذا العمل هم في الواقع منحازون. ويزيد هذا الاقتناع رسوخا عندما يرى العمل الإنساني أداة في يد فاعلين حكوميين يستعملونها وسيلة إضافية لتطبيق استراتيجياتهم العسكرية ولتحقيق أهدافهم السياسية. ونتيجة عن ذلك هناك مخاطرة بتآكل المبادئ الإنسانية، وبرفض العمل الإنساني وبإلحاق خطر جسيم بأمن العاملين في مجال الخدمات الإنسانية.

ولذا فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعتقد اعتقادا راسخا بأنه، في سبيل وفائها بالتكليف الذي حصلت عليه من الدول لحماية ومساعدة ضحايا الصراعات المسلحة، يجب الدفاع بعزم عن العمل الإنساني المحايد والمستقل. إن العمل الإنساني يجب أن يكون مستقلا، أي أن يكون متميزا عن عمليات صنع القرار السياسي وأن يتبدى للعيان بهذه الصورة. ويجب أن يكون محايدا بمعنى أن العمل الإنساني والعمل السياسي – العسكري ينبغي أن يظلا منفصلين بوضوح، مع تفادي ضبابية الخطوط التي تنشأ عن إدراج الاستجابات الإنسانية في استراتيجية عسكرية شاملة. لهذه الأسباب لا تستطيع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن توافق

على النهج التي تجمع الأدوات السياسية والعسكرية والإنسانية في غمرة الصراع المسلح أو العنف المسلح.

وفي هذا الصدد تُصر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على احترام الهوية والتكليف والمبادئ التشغيلية لكل فاعل منفصل. ولذا فإن مدى التنسيق بين اللجنة على أرض الواقع والفاعلين الآخرين سيكون مرهنا بالدرجة التي يمكن بها صون الصورة التي تتراءى بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر للعيان بوصفها منظمة محايدة ومستقلة.

في رأينا أن اختيار اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحفاظ على نزاهتها واستقلالها وحيدها بوصفها مبادئ رئيسية لهويتها وعملها أساس طيب للتنسيق الذي يحتاج إلى الاعتماد على توزيع واضح للأدوار والمسؤوليات بين شتى الفاعلين. هذا هو عنصر جوهري للتنسيق الإنساني الواقعي والمحسوس، الذي لا بد منه، في وجه أبعاد وتعقد الاحتياجات الإنسانية، لجعل العمل الإنساني أشد فعالية. هذا هو الهدف النهائي والفريد لجميع جهود التنسيق.

بالنسبة للجنة الدولية للصليب الأحمر فإن التنسيق ينطوي على حوار وتشاور منتظمين يستهدفان الإعلان عن البرامج والأنشطة، وتفادي الازدواجية، وتبادل الآراء والخبرات التي تساعد على الإسهام في تحسين الاستجابات وتعزيز الأمن. إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعتبر أن هذا التكامل بين الفاعلين الإنسانيين نابع من التميز بين تكليفاتهم وخبراتهم ومبادئهم التشغيلية. وفي إطار هذا النهج تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتنسيق مع الفاعلين الإنسانيين الآخرين، ولكنها لا تخضع لتنسيقهم. وهذه الحقيقة حيوية بالنسبة للجنة، إذا أريد لها أن تحافظ على استقلالها وحيادها، وهما ركيزة قبول جميع الأطراف لها، في الصراعات المسلحة، مما يمكنها من الوفاء بتكليفها المحدد.

ومن هذا المنظور تشارك لجنة الصليب الأحمر في آليات وهياكل الأمم المتحدة المتعددة الأطراف للتنسيق، سواء في المقر أو في الميدان، مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي هي مدعوة دائمة فيها، والأفرقة القطرية لبلدان الأمم المتحدة. ومن خلال هذا الحوار المنتظم والتشاور المتبادل مع الفاعلين الإنسانيين الآخرين بشأن القضايا المواضيعية والشؤون التشغيلية، تسهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الهدف المشترك، هدف القيام بعمل إنساني أشد فعالية. فعلى الصعيد الثنائي، مثلا، فإن الاجتماعات الرفيعة المستوى بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين قد أصبحت حدثا منتظما. وقد شهد اجتماع هذا العام في شهر حزيران/يونيه مناقشات حول العمل الإنساني والأمن في بيئة صراعية متغيرة، وكذلك حول التعاون بين المنظمتين في قضايا محددة مثل إعادة توطين المحاربين السابقين. ثم في آب/أغسطس، دخلت حيز النفاذ وثيقتان جديدتان ترشدان العلاقة بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي. وسوف تسهل هاتان الوثيقتان تسهيلا محسوسا تبادل المعلومات والمعارف والموارد المادية بين المنظمتين.

وأخيرا فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر مقتنعة بأنها تظلّ ذات أهمية حيوية لبدء ومواصلة حوار شفاف مع جميع الفاعلين، مع احترام المبادئ التشغيلية والتكليفات المتميزة لكل منهم، إذا أريد أن يؤتي التعاون الإنساني ثماره كاملة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤/٤٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيد دال أوغليو (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالانكليزية): يسر المنظمة الدولية للهجرة أن تسهم اليوم في

هذه المداولات بوصفها إحدى الوكالات المشاركة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي أصبحت، منذ صدور القرار ١٨٢/٤٦، الآلية الرئيسية لتنسيق العمليات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية والإغاثة في الكوارث. إن مساندة السكان وحمايتهم الذين أرغموا على ترك ديارهم بسبب صراعات أو كوارث طبيعية مجال تخصصت فيه المنظمة الدولية للهجرة، على مر السنين. فهي نشطة في عدد من المجالات المتصلة بالاستجابة للطوارئ والمراحل الانتقالية على السواء.

إن المنظمة الدولية للهجرة تشاطر كل المشاطرة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة التي تقدمها الأمم المتحدة، وتود أن تدلي ببعض التعليقات على قضيتين نراهما ذواتي صلة خاصة بالموضوع في هذا الأوان.

فأولا نود أن نلاحظ أن جهودا كبيرة جدا قد بُذلت خلال الأشهر القليلة الماضية لتحسين القدرات المجتمعة للفاعلين الإنسانيين على توفير استجابة أقرب إلى التوقيت الصحيح وإلى إمكان التنبؤ بها وإلى التنسيق لأزمات التشريد الداخلي، بدءا باستجابة ميدانية أشد إقداما. وقد اختار أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في تصديهم للأزمات المرتبطة بالأشخاص المشردين داخليا، نهجا تعاونيا اعترافا بأن مثل هذا الإطار المؤسسي يمثل في الوقت الحاضر أنسب طريقة لتعبئة الطائفة الواسعة من الخبرات المتاحة في النظام الموجود.

وبزعامة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، فإن التزام جميع الوكالات الضالعة في هذا المجال بتطبيق النهج التعاوني قد اكتسب زخما، وطور في الآونة الأخيرة عدد من الأدوات للمساعدة على تنفيذ هذا الالتزام. ومن بين هذه الأدوات نود أن ننوه بأهمية الجهود الرامية إلى تعزيز شعبة التشريد الداخلي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإيجاد دور أكثر عزما وإقداما لمنسق الشؤون الإنسانية في تزويد الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة بالتنسيق الاستراتيجي لحماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا، والتعريف المتشاطر لخريطة طريق إجرائية لإسناد المهام بين أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المذكرة الإرشادية بشأن الحلول المستدامة للأشخاص المشردين – من لاجئين وأشخاص مشردين داخليا وعائدين – وهي المذكرة التي وضعها في الآونة الأخيرة الفريق الإنمائي للأمم المتحدة تمثل تدبيرا قيما لإدماج قضايا السكان المشردين في عمليات التقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، في سبيل تسهيل البرمجة الانتقالية.

إن كل ما سبق ذكره تدابير مفيدة وهامة وحسنة التوقيت. ويجب الآن أن تؤتي الثمار المرجوة.

إن الحالة في دارفور مثال على التنسيق المعقد اللازم للتصدي لأزمة ذات أبعاد هائلة. وبقيادة منسق الشؤون الإنسانية، شرعت المنظمة الدولية للهجرة في الآونة الأخيرة في وضع وتنفيذ آلية الإدارة والتنسيق المعنية بالعودة الطوعية للمشردين داخليا في دارفور، التي ستوفر الرصد السوي وآليات التبليغ اللازمة لكفالة أن تظل عودة المشردين داخليا مأمونة وحرة وطوعية. وهذا النشاط هو إعمال للتوقيع، في ٢١ آب/أغسطس، على مذكرة تفاهم بين حكومة السودان والمنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة، أرست الأساس لالتزام بالعودات الطوعية للمشردين داخليا.

وثانيا، فإن المنظمة الدولية للهجرة، لكونها جزءا من عملية النداءات الموحدة – التي حدثت قبل بضع ساعات طرحها عالميا لعام ٢٠٠٥ – عنصر أساسي آخر لضلوعنا في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. إن المنظمة الدولية

للهجرة تشارك، في الواقع، في خمسة من النداءات الـ ١٤ التي طُرحت اليوم. وفي الواقع إننا نعترف بأن عملية النداءات الموحدة عملية تخطيط وبرمجة استراتيجية، لا مجرد أداة لتعبئة الموارد. وبكل أمانة، كما أشار الأمين العام، من الأمور التي تقلق البال أن نمط الاستجابة لا يعكس بالضرورة تحسينا حقيقيا في العملية وفي المنتج النهائي، كما أنه لا يعكس بالضرورة الحاجات الأشد إلحاحا.

وأود أن أختم هذه الملاحظات بتأكيد جديد على القيمة التي تعلقها المنظمة الدولية للهجرة على مشاركتها في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومساندتنا للجهود التعاونية الجارية، بما في ذلك الجهود الموصوفة أعلاه، التي بذلها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ لإيجاد بيئة متشاطرة لتحقيق السياسات والأهداف الإنسانية. وأخيرا ننتهز هذه الفرصة كي نعبر من جديد، لوكيل الأمين العام إيغلاند وفريقه في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالنيابة عن المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، عن صادق تقديرنا لمهنيتهم وتفانيهم وشمولهم في تعاونهم مع منظمتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ الصادر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة باول (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلمت بالانكليزية): إن هذا البند من جدول الأعمال ومناقشة الجمعية العامة في جلستها العامة، هما، من عدة جوانب، الموضوع الرئيسي الذي يقدمه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الأمم المتحدة كل عام.

اسمحوا لي أن أشير إلى بلدي، جامايكا. لقد شعرنا في الآونة الأخيرة بحاجة إلى مساعدة إنسانية جيدة التنسيق. وجمعية الصليب الأحمر في جامايكا، التي أنا الرئيسة الفخرية لها، كانت ضالعة ضلوعا عميقا في الإعداد للإعصار إيفان والاستجابة له، وهو الإعصار الذي ضرب ضربته في أيلول/سبتمبر. وبمجرد تبين الطريق الذي يمر الإعصار به، قام العاملون والمتطوعون معنا بالمشاركة، إلى جانب الوكالات الحكومية المعنية، في اجتماعات دعا إليها المكتب الوطني للاستعداد للكوارث. وتم تدريب فرق ترتكز على الجماعات المحلية قبل وصول الإعصار. وبعد أن نزل بنا الإعصار، تبينا الناس المحتاجين وقمنا بإدارة شؤون المآوي الطارئة وبإعداد تقييمات تفصيلية للأضرار وللمستلزمات، مما أتاح التصدي السوي للاحتياجات.

إن تجربة غرينادا تصور وقع الإعصار إيفان في منطقتنا. إن ثلثين على الأقل من المنازل في غرينادا قد دمرت. واقتصاد البلد يقوم تقليديا على السياحة وعلى المحاصيل النقدية مثل جوزة الطيب. ونظرا لأن شجرة جوزة الطيب يستغرق إثمارها الثمرة الأولى سبع سنوات، فإن الوقع الاقتصادي لهذه الكارثة واضح. ومرة أخرى نرى الأهمية الكبيرة لإدماج الاستعداد للكوارث والحد من المخاطر في التخطيط الإنمائي الوطني.

إن المناقشة هذا العام تجري وسط قلق متزايد لدى الوكالات، والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية أنفسها بشأن الطرائق التي يتم بها تصور وتنفيذ برامج المساعدة الإنسانية. ومن الدواعي الرئيسية للقلق أن المساعدة الإنسانية اليوم تختلف اختلافا كبيرا عما كانت عليه في الماضي.

إن كثيرا من القضايا الهامة التي دافع عنها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر طيلة عشرات السنوات لم تحظ بالأولوية من جانب الحكومات إلا في الآونة الأخيرة. ومن حسن الحظ أن الأهداف الإنمائية للألفية

قد أكدت تأكيدا واضحا على التعرض للمخاطر وعلى الاحتياجات. ولعل هذا هو أهم تطور جديد في الكيفية التي ينظر بها المجتمع الدولي إلى المساعدة الإنسانية.

إن للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بوصفه مشاركا منتظما في عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ميزة كونه على حوار دائم مع شركائه في الأمم المتحدة وغيرهم بشأن الأولويات والاتجاهات في مجال المساعدة الإنسانية. إن دورنا، بوصفنا مشاركين في رئاسة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث الطبيعية، قد أتى ببعض نقاط جديرة بالملاحظة اليوم، من جانب الدول الأعضاء، ومن جانب المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وتوجد في الوقت الحاضر مبادرتان هامتان جديرتان بانتباه خاص. إحداهما هي العملية المعروفة باسم ”المنح الإنسانية السليمة“. إنها تشجع تعزيز العمل الإنساني وفعاليته وكفاءته وسلامة توقيته، وكذلك ضرورة الالتزامات الطويلة الأجل. وهنا، يجب أن نثني على حكومة كندا لاستضافتها اجتماع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في أوتاوا.

أما المبادرة الثانية التي طرحها قبل وقت قصير منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، فهي تسعى إلى استعراض قدرة الاستجابة الإنسانية العالمية. وهذه المبادرة نشأت عن القلق الذي يسببه عجز المجتمع الدولي في أغلب الحالات عن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الذين تصيبهم طوارئ وأزمات. ونحن نتطلع إلى مزيد من المناقشة لهذه القضية في اجتماع رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في جنيف، في كانون الأول/ديسمبر. وسنضع أمام ذلك الاجتماع خبرات أعضائنا على النطاق العالمي. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الاستجابة ليست فقط مهمة واقعة على عاتق الفاعلين الدوليين، بل إن أداءها يكون صادرا في أكثر الأحيان على المستوى الوطني بل كثيرا ما يصدر عن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على مستوى الجماعات المحلية.

إن سهولة التكيف للجماعات، التي هي موضوع تقرير الاتحاد عن الكوارث العالمية في عام ٢٠٠٤، ينبغي إدماجها في الطريقة التي يتم بها تصور المساعدة الإنسانية وتقديمها. وفي هذا السياق نولي انتباها عن كثب للمؤتمر العالمي القادم المعني بالحد من الكوارث، الذي سيعقد في كوبي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. لقد دعي الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى توجيه أعمال إحدى الموائد المستديرة الرفيعة المستوى، حيث نأمل أن نستحث عجلة المناقشة بشأن التحديات والاحتياجات والفرص في مبادرات الحد من مخاطر الكوارث على النطاق العالمي. لقد قبلنا تلك الفرصة ونحن نعمل مع الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ومع جميع أصحاب المصلحة للإعداد لهذا الحدث الهام. ونحن نأمل صادقين في أن يأخذ المؤتمر في الحسبان مشروع الاتحاد المذكور بشأن الاستجابة للكوارث الدولية والقوانين والقواعد والمبادئ الخاصة بها، وكلها من شواغل العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

إن خبرتنا تدل على أن تنسيق المساعدة الإنسانية قد أصبح منطويا على تحد متزايد. وهذا يعكس ليس فقط تعقد القضية، بل أيضا النمو الحاد في عدد أصحاب المصلحة. وهذا التنسيق أمر محبذ بالطبع. وتبعا لذلك، فهذا هو السبب الذي جعل حدثا آخر من الأحداث الهامة في هذا العام على قدر كبير من الحيوية، وهو النظر في التوصيات الواردة في تقرير كردوزو، الذي هو تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. إننا نسلط الضوء على أهمية هذا الحدث لأن دورنا بوصفنا الهيئة المساعدة للحكومة والجسر إلى المجتمع المدني قد أعطانا تبصّرا بطابع الاستعجال لهذه الحاجة. وبدون مشاركة الجماعة تكون الحلول المنسقة غير محتملة.

وأخيرا فإن التحدي لنا جميعا ليس كامنا في تنسيق المساعدة الإنسانية فقط بل أيضا في كفالة وصول تلك المساعدة للناس مثل الناس في غرينادا، ووصولها بسرعة وفعالية وعلى نحو دائم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة حول البند ٣٩ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ج). وأود إبلاغ الأعضاء بأنه، بناء على طلب متبنّي مشروع القرار A/59/L.24، سيتم البت في ذلك المشروع في تاريخ لاحق. وبذلك تكون الجمعية العامة قد ختمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٩ وبنديه الفرعيين (أ) و (ج) من جدول أعمالها.

البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مذكرتان من الأمين العام (A/59/201 و A/59/223)

مشروع قرار (A/59/L.15/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت نقاشا بشأن البند ٣٥ من جدول الأعمال في جلستيها العامتين الحادية والأربعين والثانية والأربعين يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وفيما يتعلق بهذا البند، فإن الجمعية العامة أمامها الآن مشروع القرار A/59/L.15/Rev.1.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/59/L.15/Rev.1، الذي عنوانه ”تشجيع الحوار بين الأديان“. وقبل أن نبت أود أن أبين أنه منذ إعداد المشروع، أضيف المتبنون التالون إلى مشروع القرار A/59/L.15/Rev.1: الأرجنتين، أوروغواي، بنغلاديش، بيرو، تايلند، ميانمار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.15/Rev.1؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٥٩/٢٣).

السيد غاتان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يطيب لوفدي أن ينتهز هذه الفرصة لشكر الجمعية العامة على اتخاذها بتوافق الآراء القرار بشأن تشجيع الحوار بين الأديان. وأود بصفة خاصة أن أشكر الوفود الـ ٢٤ التي تبنت مشروع القرار والتي تنتمي إلى جميع قارات العالم. وهل لي أيضا أن أشكر الوفود التي وفّرت مدخلات بنّاءة ووقائع للقرار، شكلاً وموضوعا على السواء، خصوصا الوفدين المراقبين عن الكرسي الرسولي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ووفود الاتحاد الأوروبي والأرجنتين وسويسرا وكندا وغيرها خلال المشاورات التي دعت الفلبين إليها. إن هذا القرار علامة بارزة على طريق تاريخ الأمم المتحدة تفتح باب الأمم المتحدة للشراكة مع المجتمع المدني عموما ومع القطاع الديني خصوصا. ونحن نتطلع إلى تفاعل مثمر مع المنظمات القائمة على أساس العقيدة في السنوات القادمة.

السيد سماغولوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): إن الجمعية العامة قد اتخذت قبل هنيهة قرارا هاما جدا في زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي بالحاجة إلى تشجيع الحوار بين الأديان. إن القرار يعترف بالتزام جميع الأديان بالسلم والاستقرار في العالم. ونحن نشكر وفد الفلبين على إسهامه في تشجيع الحوار بين الأديان. هذه القضية أصبحت حيوية على نحو خاص في كازاخستان، كما في كثير من البلدان الأخرى. ونحن نعلق أهمية كبيرة على تعزيز الدين والتفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون.

ونرى أيضا أن من المهم أن يشير القرار إلى المؤتمر الأول لزعماء العالم والأديان التقليدية، المعقود في أستانا، عاصمة كازاخستان، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. هذا المنتدى الدولي قد أسهم إسهاما قيّما في تشجيع ثقافة السلم والحوار بين الحضارات.

وسيعقد في كازاخستان مؤتمر ثان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لمزيد من معالجة مشكلات سياسية وروحية عاجلة. ونعتقد أن هذا الحدث ستسانده مساندة كاملة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكّر الأعضاء بأنه في يوم الاثنين، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ستعود الجمعية العامة ولجانها الرئيسية إلى عُرفها المعتاد المتمثل في عقد اجتماعات من الساعة ١٠/٠٠ صباحا إلى الساعة ١٣/٠٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠.

نكاد نبلغ نهاية شهر رمضان وأقدم إلى الأعضاء أطيب تمنياتي بعيد الفطر.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.